نهر النيل

ونزاع الموارد المائية العربية

ميلاد النهر وتكوينه الجيولوجي – الدور الصهيو / أمريكي المشبوه في أفريقيا ودول الحوض - إدارة أزمة نهر النيل وسيناريوهات الحل

نجاح العشري



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : نهر النيل ونزاع الموارد المائية العربية

المـــؤلف : نجاح العشري

رقـم الإيداع :

الترقيم الدولي :

الطبعة الأولى ٢٠١٠



Tokoboko_5@yahoo.com

الإهداء

إلى روح الزعيم الخالد عبد الناصر.

مفجر الثورات في أفريقيا والوطن العربي والعالم الثالث

حتى أصبح زعيما لا يباري ووطنيا خالصالا يدانيه أحد من الأدعياء وقوميا وحدويا لا يصل إلى قمته دعيا أو واهما.

وإلي شهيد الاحتلال الصهيوني/الأمريكي للعراق **صدام حسين.**

والذي أظهر شجاعة نادرة ورباطة جأش أثناء محاكمته وإعدامه. بقدر ما أظهر من خسة وحقارة جلاديه ومحاكميه من الساسة الأمريكيين والعملاء العراقيين .

نجاح العشري

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة

يكون من الخطأ الجسيم التقليل من شأن الأزمة الأخيرة بين دول حوض النيل والتي وصلت (شأنا) إلى مشارف المعضلة....كما يكون من الغفلة التهوين من أضرارها ونتائجها السلبية وبواعث محركيها على المستوي الإقليمي ..!! كما يكون من السذاجة السياسية تقزيم المشكلة أو تهميش حلها أو إغفال خطورتها وجذورها وكوامنها على دول حوض النيل عامة وعلي شعب مصر خاصة .!!

فنهر النيل « العظيم » هو مصدرنا الأوحد في جريان المياه وهو شريان الحياة والذي يحتاج منا إلى الحفاظ عليه والاهتمام به وعدم المساس بحصته .. فمصر بدونه « قطعًا » أو بفقدان حصته أو تقليل نسبتها تكون فاقدة للوجود الإنساني في المرحلة الآنية وعاجزة عن تطورها الحضاري في المرحلة المستقبلية ..بل وما استطاعت أن تكون حضارة أصلا منذ آلاف السنين.

فالنيل صنع الاستقرار والزراعة والعمران ومن ثم ..صنع حضارة مصر في القديم والتي أبهرت الدنيا بتمركزها وأساليب صياغتها ومنهجها وأفانينها ومستواها العلمي المبهر حتى يومنا هذا .. ومن ثمَّ كان لزاما علينا أن نناقش في دراستنا المكونة من مدخل عام وأبواب أربعة اعتمد مدخل الدراسة على عرض الموارد المائية

العربية والصراع حولها والنزاع بشأنها وتأثيرات هذه الموارد على الحياة العربية وفي القلب منها نهر النيل وناقشنا في الباب الأول ميلاد نهر النيل والنظريات التي عالجت تاريخ الميلاد من كثير من الجيولوجيين الغربيين وتميز نهر النيل جيولوجيًا وتأثيرات هذا النهر « العظيم » على تقعيد الحضارة المصرية القديمة ودورها المتفرد في تاريخ الحضارات.. مع تقدير كثير من الجيولوجيين والجغرافيين لدور الإنسان المصري القديم وتفرده في تنظيم نهر النيل وضبط عنفه والاستفادة بمائه ومحاولة محاصرة طغيانه...

كما ناقشنا نهر النيل من منظور دولي ومدى استحقاقه ووصفه بالنهر الدولي طبقا لقواعد القانون والفقه الدوليين وفي ضوء الاتفاقيات والمعاهدات والتي تم إبرامها بشأن « النيل » وناقشنا في الباب الثاني الإستراتيجية المائية الإسرائيلية والتي في مجملها تنبني على الرغبة (الجشعة)و العقيدة (الصهيونية) في الإستيلاء على الأرض والمياه كما تعرضنا في هذا (الباب) للدور الصهيوني الأمريكي في تفاقم وتصعيد الأزمة المعضلة وتجددها والتآمر على وضعية مصر بين دول حوض النيل وحرص الكيان الصهيوني على افتقاد مصر لدورها داخل القارة الأفريقية عامة وبين حوض النيل خاصة ..

وناقشنا في الباب الثالث الدور المصري خلال مراحله التاريخية الثلاثة في عهد عبد الناصر والسادات ومرحلة مبارك حيث أوضحنا أن العصر الذهبي لمصر في أفريقيا كان في عهد عبد الناصر ودوره المشهود في مساعدة حركات التحرير الوطني إعلاميا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا حتى تفجرت الثورات وأضرمت نيرانها واستفاقت أفريقيا بتحررها من الاستعمار..

وناقشنا مدى التدهور في العلاقة المصرية / الأفريقية في عهد أنور السادات وترديها وتوترها وحتى تفجر الأزمة وتفاقمها في عهد حسني مبارك ..و حرصنا في الباب الرابع على عرض حقيقة الأزمة / المعضلة وتصاعدها واحتقانها وتجددها على فترات زمنية وحقيقة الدور الإسرائيلي في احتقانها وتصعيد توترها وضعف الإدارة المصرية أمام الأزمة وافتقاد الدبلوماسية المصرية للأسلوب السياسي وأهدافه الإستراتيجية بعيدة المدى وخطورة انسحاب مصر من الساحة الإفريقية ودول حوض النيل والانفعالات والتشنجات الغير مبررة من الجانب المصري والتي استدعت إلى الأذهان فكرة (التلويح بالحرب) وإن الموضوع يمثل لمصر حياة أو موت ..!! كما ناقشنا في هذا الباب كيفية إدارة مصر للأزمة ومدى الفشل في إدارتها واقترحنا سيناريوهات مستقبلية للحل إذا راعت الإدارة المصرية أفضل السيناريوهات وأعظمها نفعا لكل الأطراف المعنية ..

وطالبنا في نهاية الدراسة وخاتمتها بصياغة جديدة وواعية لسياسة مصر الخارجية بعد تجاوز عديد من الأخطاء والتي اعتمدت على (رد الفعل) المصري وافتقاد المبادرة المطلوبة وإدارة مصر لظهرها لقارة أفريقيا ورفضنا سياسة الانكفاء على الذات (المصرية) والانشغال بقضايا داخلية أغرقت النظام السياسي في تيه التفصيلات والفروع..!!و إذا كان لنا من كلمة أخيرة في هذا المضمار أستطيع بها أن أنهي التوطئة بها فهي تحمل الشكر المستطاب للناشطة السياسية هانم طوبار والتي كانت حريصة على مشاركتي لهذه الدراسة ومشاطرتي إياها لولا ظروف خاصة بها حالت دون المشاركة..

كما أقدم شكري وعظيم تقديري الدائمين للمؤرخ المتميز د. محمود إسماعيل لنصائحه القيمة لنا بالحرص على البحث والتنقيب واعتماد المنهج العلمي قدر المستطاع في طرح قضايانا الوطنية والقومية..كما لا تخلو كلماتي من شكر مقدر للأديب إبراهيم جاد الله لما أبداه وقدمه من معلومات أضيفت جديدا للبحث..وفي النهاية هذا ما قدمته من بحث ودراسة أبغي به رضاء ربي وخالقي فإذا كان به تقصير فأنا وحدي أتحمل ما شابه من تقصير أو إهمال وإن كان هذا البحث قد اعتلاه التوفيق فهذا تسديدلي من الله العلي القدير نتمناه ونأمله فهو دائما نعم المولي ونعم النصير .

مدخل عام : النزاعات المائية العربية أسبابها وضرورة التصدي لمعالجتها

من الملاحظ بداءة أنَّ المنطقة العربية في مجملها تقع في (الحزام الصحراوي) الممتد من شمال قارة أفريقيا حتى غرب آسيا ويحدها من الشمال والشمال الشرقي شريط من منطقة البحر المتوسط وتقع البقية الأخرى ضمن الصحراء الكبرى في شمال القارة الإفريقية وشبه الجزيرة العربية وتبلغ المساحة الكلية لهذه المنطقة الممتدة الأطراف وتباعد مراميها حوالي ١,٤ مليار هكتار (١٤,٢١ مليون كيلو متر مربع) وهو ما يمثل ١٠٪ من مساحة العالم المسكونة[١] كما أن العالم العربي ٥٪ من عدد سكان العالم وينتج حوالي ٢,٥٪ من الإنتاج العالمي ويتمتع في نفس الوقت بحوالي ٦٠٪ من احتياطات النفط العالمية و٣٠٪ من احتياطات الغاز على المستوى العالمي في حين أن موارده من المياه لا تتجاوز ١٪ فقط من الموارد المائية المتاحة على المستوى العالمي وبذلك يكون الثنائي الطاقة/ المياه يمثل واحدا من اخطر التحديات التي يواجهها عالمنا العربي Arab world الأول بسبب وفرته وبالتالي – كما يذكر حازم الببلاوي – تكون الحاجة إلى اختيار أفضل السبل للتعامل معه والثاني بسبب شحه وبالتالي تكفه الحاجة إلى العمل على توفيره بكميات مناسبة وشروط معقولة .. وهكذا يكون الثنائي المياه / الطاقة بما يتضمن من فقر وثراء معا يمثل بالتأكيد (دراما) drama المنطقة العربية على رقعة العالم ومشهده السياسي كما يعبر عن أزمات وتحديات المنطقة وآمالها في الوقت نفسه[٢]

(١) د. حازم الببلاوى : وفرة في الطاقة وندرة في المياه العربية – السياسة الدولية العدد١٥٨ عام ٢٠٠٤ ص٦٠.

(٢) د. حازم الببلاوى : المرجع السابق ص٦٠ ، ٦١

ومن ثمَّ . يتبين أن الوضع المائي في عالمنا العربي هو وضع معقد وشائك للغاية وهناك مشكلات عديدة بدأت تظهر على السطح وتتفاقم في الآونة الأخيرة .. فقد ظهرت اختناقات وتفاقمات يصعب تجاوزها إضافة إلى معوقات وتحديات نحتاج قطعًا إلى مجهودات كبيرة للتغلب عليها..فالاختناقات يمكن حصرـها أساسا في عدم توفير التمويل اللازم وهو العصب الأساسي في التنمية المستدامة continue development وكذا نقص الموارد البشرية المؤهلة وافتقاد قاعدة المعلومات ذات المصداقية في الوقت المناسب..أما بالنسبة للمعوقات فإنها يمكن أن تتمثل في عديد من العوامل الأساسية:

أهمها :محدودية الموارد المائية العربية بسبب وجود العالم العربي Arab world في المنطقة الجافة (الحزام الصحراوي) والطلب المتزايد على المياه وبشكل متسارع بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني وتسارع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الهدر الناتج من استعمالات المياه أو عدم وجود معايير علمية دقيقة لاستخدامات المياه بالإضافة إلى ذلك وجود عوامل أخري متباينة تختلف حدتها وتباينها من قطر لآخر من الأقطار العربية أهمها إهمال الجانب البيئي وعدم توفير المستلزمات المادية المطلوبة والكافية لقطاع المياه إضافة إلى مستوى الوعي والخبرة – كما يذكر د. نبيل روفائيل – وعدم إتباع النهج الشمولي التكاملي بين مختلف الموارد المتاحة والبحث عن مصادر جديدة بإجراء المسوحات والدراسات المطلوبة[(١)] فامتداد الوطن العربي على مساحة تزيد على ١٤ مليون كيلو متر مربع يقع معظمها في المنطقة الجافة وشديدة الجفاف كما تتباين أيضا الكثافة السكانية في معظم أقطاره حيث تبلغ حوالي ٣٪

(١)د. نبيل روفائيل : الوضع الراهن للموارد المائية العربية – السياسة الدولية. العدد١٥٨عام ٢٠٠٤ – أكتوبر ص٦٧

وهذه نسبة تعتبر من أعلى النسب في العالم فقد وصل عدد السكان في الوطن العربي عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٢٩٠ مليون نسمة ويتوقع في حال استمرار الزيادة السكانية ومعدلاتها كما هي عليه الآن أن يصل سكان الوطن العربي إلى ما يقرب من ٦٠٠ مليون نسمة في عام ٢٠٣٠[١] .

و يتبين من خلال الدراسات (التقديرية) بأن حجم الهطول المطري السنوي على كامل المساحة – في الوطن العربي –تقدر بحوالي ٢٢٠٠ مليار متر مكعب التي يزيد معدلها على ١٠٠ملم / سنة وتنتشر على حوالي أكثر من نصف المساحة الكلية ويضيع معظمها بـ(التبخر المباشر) إضافة إلى حوالي ١٨٪ من هذه الكمية المشار إليها يأتي عن هطول تتراوح معدلاتها ما بين ١٠٠، ٣٠٠ ملم / سنة وتغطي حوالي ٣٠٪ من المساحة الكلية ويتم الاستفادة منها بشكل (جزئي) في نمو المراعي وبعض الزراعات (البقلية) أما الباقي ومقداره ١٥٠٠مليار متر مكعب فيأتي نتيجة لهطولات تزيد على ٣٠٠ملم / سنة وتغطي مساحة محدودة في المناطق المرتفعة والساحلية من الوطن العربي [٢] . أما بالنسبة للموارد المائية الجوفية في الوطن العربي فإنه يكون من الأهمية بمكان التركيز على المياه الجوفية (المتجددة) والتي تم تقديرها حسب الدراسات بحوالي ٤٥ مليار متر مكعب / سنة يتم استثمار أكثر من نصفها حاليا بينما يقدر المخزون الجوفي في الدراسات السابقة بآلاف المليارات وهذا المخزون غير متجدد على وجه العموم حيث لا تتجاوز نسبة تجدده بـ١٠ , ٠٪ واستثمار المخزون يعتبر عملية ذات أبعاد بيئية خطرة وتحتاج إلى دراسات معمقة..و يمكن أن يشكل – المخزون الجوفي – احتياطيا استراتيجيا strategy بعيد المدى [٣] . . .

---

(١)د. نبيل روفائيل : الوضع الراهن للموارد المائية العربية ـ السياسة الدولية. العدد ٥٨/ ص٦٦.

(٢)د. نبيل روفائيل: مرجع سابق ذكره ص٦٧.

(٣)د. نبيل روفائيل:مرجع سابق ذكره ص ٦٧.

فالهيدروبولتيكا تتلخص بالنسبة للعرب فيما يلي : كل الأنهار الكبيرة في المنطقة العربية توجد منابعها أو تمر في دول غير عربية وذلك هو الوضع بالنسبة للنيل بمنابعه الأثيوبية والأوغندية وبالنسبة لنهر دجلة بمنابعه التركية والإيرانية وبالنسبة للفرات بمنابعه التركية وأخيرًا بالنسبة لنهر الأردن بمنابعه الإسرائيلية أو الخاضعة لسيطرة الدول العبرية (إسرائيل) .

وإن الحدود التي تجتازها هذه الأنهار – المشار إليها- تشكل في حقيقة الأمر جهات عسكرية تواجه بعضها البعض إما أن تكون جيوش نظامية تابعة للدول التي يمر بها النهر River وإما أن تكون حركات عصابات مقاومة محلية في مواجهة جيوش نظامية كما هو الحال – إذن – في كردستان والسودان الجنوبي وجنوب لبنان [1] ... **ومن المفيد في هذا الصدد أن نفصل الأمر تفصيلا لا يخل بالمقصود من طرح الموضوع ..**

فبالنسبة لحوض النيل تشترك حوله ١٠ دول (مصر- والسودان وإثيوبيا واريتريا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندي وزائير (الكونغو) وكينيا) وأكثر هذه الدول اعتمادا على نهر النيل هي مصر ويليها في مرتبة الاعتماد السودان وأدناها حاجة إلى مياه النيل زائير (الكونغو الديمقراطية) لتوافر مصادر المياه الأخرى بها.. ونظرًا لأن الحجم الأكبر من المياه يأتي لمصر من الهضبة الاستوائية الحبشية فان الشغل الشاغل لمصر هو مشروعات الدولة الأثيوبية على مناطق النيل الأزرق ويمكن أن يترتب على إقامة هذه المشروعات تعارض في المصالح وتباين في المنافع بين مصر من ناحية وإثيوبيا أو إثيوبيا والسودان من ناحية أخرى [2] .

(١) حبيب عائب : المياه في الشرق الأوسط – الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات – الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٩ص١١ ،١٢ حبيب عائب : المياه في الشرق الأوسط – الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات – الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٩ص١١ ،١٢.

(٢) د. حازم الببلاوى: وفرة في الطاقة وندرة في المياه العربية – السياسة الدولية –العدد١٥٨عام ٢٠٠٤ص٦٢.

وهذا ما سنوضحه خلال هذه الدراسة عن جذرية الخلاف وأسبابه السياسية وسيناريوهات الحل

أما بالنسبة لحوض نهر الفرات فتشترك فيه ٣ دول هي تركيا وسوريا والعراق وتعتبر تركيا هي الدولة المهيمنة على منابع هذا النهر وهي فوق هذه الهيمنة تتمتع بقوة اقتصادية وعسكرية لا يستهان بقوتها أو بشأنها . وأخيرا يأتي حوض نهر الأردن حيث يظهر فيه طرف جديد هو إسرائيل وهى في حالة حرب واستنفار مع بعض جيرانها (سوريا) كما إنها في حالة نزاع سياسي وعدم استقرار مع البعض الأخر كما في حالة المملكة الأردنية والأراضي الفلسطينية (١) .

والجدير بالذكر بان معظم الدراسات الصادرة حول الشرق الأوسط The Middle East تبنى من خلالها أن أكثر من ٨٣٪ من مياه المنطقة تستخدم في المجال الزراعي وانه مع ازدياد الطلب على المياه خصوصًا في قطاع الخدمات والمنزلي فإن هذه النسبة ستنخفض عام ٢٠٣٠الى نحو ٦٥٪ بما يعنى أن القطاع الزراعي سيكون عرضة مباشرة للتهديد ومما يعنى – أيضًا – أن مستوى وشكل الأزمة الغذائية في الشرق الأوسط The Middle East سيكون –إذن – أمام أزمات ومشاكل جديدة وأكثر خطورة مما هو عليه . وترى دراسات وأبحاث أخرى – كما يذكر د/ سمير صالحة بأن عدد سكان العالم العربي يتوقع وصولهم إلى ٣٨٤مليون نسمة وهذا ما يعنى بالتالي أن الحاجة إلى المياه سترتفع إلى ٤٧٠مليار متر مكعب أما العالم العربي فإنه يستفيد حاليا من نحو ١٦٢مليار متر مكعب من المياه وهى معادلة مخلة – طبعًا – إذا ما قورنت بالأرقام والمستويات العالمية (٢) .

---

(١)د. حازم الببلاوى:مرجع سابق ذكره ص٦٢.

(٢)د. سمير صالحة : مرجع سابق ذكره ص١١٧.

إذن عالمنا العربي لا يعانى من مشكلة المياه سواء على مستوى الندرة أو الجفاف المستديم بل يعانى بالفعل مشكلة توزيع جغرافي للموارد المائية والحدود والشعوب[1] ومن ثمَّ .. يكون المحتمل حدوث الحرب وأن يكون الصراع المقبل هو في حقيقته صراع وحروب على المياه..غير أن بعض الباحثين يرفضون اختزال الصراع العربي / الإسرائيلى على أنه صراع على المياه بل هو في حقيقة صراع على السيادة Sovereignty والوجود وحق تقرير المصير ومركزه فلسطين (المحتلة)بأرضها ومياهها وسكانها وكل مواردها الأخرى [2] .

ويمكن لنا في نهاية الأمر أن نجمل العديد من الحقائق – التي يتفق معنا عديد من الباحثين حولها وتتمثل في الآتى :

أولا : أن الموارد المائية العربية يأتي قسم كبير منها من خارج أراضينا العربية وعلى وجه التحديد من دولتي تركيا وإثيوبيا مما يجعل هذه الدول يرتبط مصيرها المائي وكذا الحيوي والاقتصادي والانمائى بمصير أنهارها دجلة والفرات والنيل [3] .

ثانيا: يعانى العالم العربي من عدم كفاية كمية المياه السطحية والمياه الجوفية أيضا وفقدان التخطيط المستقبلي وعدم وجود استراتيجية على المستوى المائي [4] . بل تقوم السياسة المائية العربية على أسلوب ومنهج (رد فعل) على ما يطرح قانونيا وسياسيا وتنمويا على هذا الصعيد ولم تقدم الدول العربية رؤية مشتركة وموحدة أو برنامج مائي على أسس ومداميك قانونية يقارع ويضارع الطرح التركي أو الإسرائيلي في هذا المجال.

---

(١)حبيب عائب : المياه في الشرق الوسط – الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات – الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ٢٠٠٩ص٤.

(٢)حبيب عائب: مرجع سابق ذكره ص٤.

(٣)د. سمير صالحة :مرجع سابق ذكره ص١١٨.

(٤)د. سمير صالحة: مرجع سابق ذكره ص١١٨.

ثالثا : عدم توافر المعلومات والبيانات عن مصادر المياه المتاحة ويؤدى هذا الأمر في النهاية إلى تضارب واختلاف البيانات مما يؤثر على تقدير الموارد تقديرا سلبيا [١] .

رابعا : إن مشكلة المياه في العالم العربي The Arab World مرشحة للتصعيد والتفاقم والاحتقان ولبس هذا بسبب نقص المياه أو تزايد معدلات النمو السكاني وحدها بل بسبب وجود العوائق التقنية والإمكانيات والطاقات العلمية والتي لو تم توفيرها لضاعفت إمكانية الاستفادة من الموارد المائية في عالمنا العربي [٢] .

---

(١)د. حازم الببلاوى: : مرجع سابق ذكره ص٦١.

(٢)د. سمير صالحة: مرجع سابق ذكره ص١١٩.

الباب الأول : نهر النيل ونظريات ميلاده وتميزه الجيولوجي وتأثيراته على مصر والمنظور الدولي للنهر

الفصل الأول : نهر النيل ونظريات التكوين والميلاد وتميزاته الجيولوجية

يبين جمال حمدان (١٩٢٨-١٩٩٣)في دراسته العميقة والمتميزة عن (شخصية مصر – دراسة في عبقرية المكان)بان النيل في مصر كما في خارجها له تاريخ طبيعي بالغ التركيب والتعقيد .. فالنيل الأعظم بامتداده الهائل من العروض الاستوائية حتى البحر المتوسط بل من أطراف الكرة الجنوبي حتى قلب العالم القديم لم ينشا كنظام نهرى واحد دفعة واحدة وإنما تكون – أصلا –من مجموعة من النظم النهرية الإقليمية ثم اتصلت تلك النظم ببعضها البعض وتلاحمت وتوحدت في نظام نهرى واحد مركب بسيط بالغ الفخامة كما له خصوصية شديدة بحيث لا يكاد يدانيه نهرا آخر في أبعاده واتساعه ...كما يكاد نهر النيل أن يوشك ألا يخضع للقوانين الحاكمة والتي تضبط تركيب ونشأة الأنهار العادية ولا يخضع للتصانيف الفيزوغرافية التي تقع فيها الأنهار عادة .

ويرى جمال حمدان (١٩٢٨-١٩٩٣)أن نهر النيل من أحدث إن لم يكن أحدث أنهار أفريقيا جغرافيًا بينما هو أقدم أنهار الدنيا كلها تاريخيًا (١) . وتساءل –حمدان – لتقديم أجوبة عن إشكالية مركبة وهى :متى ظهر نهر النيل في مصر. وهل ظهوره من أصل محلى أم من أصل خارجي وهل هناك اتصال بين نهر النيل بأنهار الحبشة أو ليس هناك ثمة اتصال ؟وقد ناقش –حمدان – نظريات بعض الجيولوجيين والذين تصدوا لدراسة نهر النيل وتركيبه وميلاده ومنهم الجيولوجي الألمانى « ماكس بلانكنهورن» والذي اعتمد فيها على بعض الرواسب النهرية وحفريات المياه العذبة والأشجار المتحجرة في التكوينات الجيولوجية القديمة في أجزاء من الصحراء الغربيةThe Western Desert

(١)جمال حمدان : المرجع السابق ذكره ص ١٢٣.

حيث افترض (بلانكنهورن) أن نهرًا ضخمًا واحدًا هو الذي كونها وكان يجمعها كما يجمع بعض الزوائد من أودية الصحراء الشرقية الكبرى ثم يجرى على صفحة الصحراء Desert إلى الغرب من مجرى النيل الحالي وموازيا له تقريبًا ..وقد بدأ هذا النهر River في عصر الأيوسين –كما يرى «بلانكنهورن» حيث كان يصب في البحر قرب بحيرة قارون ثم استمر في الاوليجوسين ثم الميوسين حيث بلغ أقصى- نموه ..وقد أطلق بلانكنهورن على ذلك النهر المنقرض اسم النيل الليبي أو نهر النيل الليبي القديم واعتبره جد النيل الحالي أما الأخير –تحديدا – فحديث العهد عند بلانكنهورن لم يظهر وجوده إلا في أواسط العصر- الجليدي أو المطير في البلايستوسين (آخر العصور الجيولوجية).

وقد تبنى نظرية الجيولوجي الألماني بلانكنهورن وأعاد صياغتها بإضافة جيولوجية جديدة الباحث الجيولوجي آرت ولكن الواضح كما ذكر جمال حمدان في دراسته العبقرية «شخصية مصر» بأن ما يقال عن نيل الجيولوجى ماكس بلانكنهورن يقال أيضا وبقوة عن نيل (آرت) فالأخير يبنى نظرية كاملة وضخمة ولكنها هشة وظنية وتخمينية بحتة على نظرية ضخمة أخرى محض افتراضية ولا تقل ضعفا في هذا –المضار– وهما معا لا يخلقان أشياء خطيرة للغاية من شواهد واهية للغاية فحسب وإنما بالأحرى يخلقان شيئا كاملا من لا شيء على الإطلاق.. وقد ناقض–حمدان – نظرية الحداثة عن نيل مصر والتي افترضها عالم المناخ (بروكس) والتي اعتمدت على أن النظام النهري الحديث في مصر- لا يرقي إلى أبعد من ١٢٠٠٠ سنة قبل الميلاد أي من نهاية العصر الجليدي وقبل هذا التاريخ كان النيل الأزرق لأمر ما لا يصل إلى مصر..

وإن اتصال (النيل) في مصر- – كما ذكر بروكس – أمر حديث العهد ولا يمكن أن يسبق ذلك التاريخ ...غير أن الأبحاث الحديثة قد أثبتت خطأ معظم آراء (بروكس) ومن ضمنها (نظرية الأصل الحديث للنيل) ..

فالأبحاث الجيولوجية المعمقة والمكثفة في باطن وادي النيل (نفسه) ثبت بها لا يدع مجالا للشك أن النيل في مصر قد نشأ لأول مرة في عصر (البليوسين) على الأقل إن لم يكن حقا في سابقه الميوسين على الأرجح (١) ... فقد عثر بالفعل على رواسب بحرية بليوسينية في قاع وعلي جانبي الوادي ما بين القاهرة والفشن ومن ناحية ثانية وجدت بقايا حفريات بليوسينية أخري معظمها من أصول نهرية عذبة مبعثرة ما بين أسيوط وإسنا وربما امتدت إلى كوم أمبو.. والواقع الجيولوجي أن وادي النيل في مصر بدلتاه وصعيده حتى إسنا على الأقل كان في عصر البليوسين (٢) . إذن – وكما يقول سُليمان حُزين – نهر النيل نهر عظيم وهذا القول لا يسوقه بدافع من عاطفة وإنما هو وصف يستند إلى دراسة هذا النهر ومقارنته بغيره من انهار العالم الكبرى وسر عظمة هذا النهر ترجع إلى تكوينه الطبيعي وإلي ما يمتاز به من مميزات جغرافية طبيعية ظاهرة في تكوينه الحالي (٣) . ..فهذا النهر من أطول أنهار الدنيا إنما يبلغ طوله ٦٠٠٠كيلو مترًا . فنهر النيل يمتد في استقامة غير عاديه إذ أن اتجاهه العام هو من الجنوب إلى الشمال فيما بين خطى عرض ٢٩°_ طول ٣٩ شرقا رغم ما هنالك من بعض تثنيات (متعرجة) في مجراه وتقع في أقاصي منابعه الجنوبية عند خط عرض ٣,٥ ° جنوب خط الاستواء وينتهي مصبه عند خط عرض ٣١ شمالا أى إن نهر النيل يقطع أكثر من ٣٤ درجة عرضية وليس هناك نهر من أنهار العالم الكبرى له مثل هذه الصفة الفريدة بل إن معظم تلك الأنهار يسير في اتجاه غربي شرقي وذلك ينبع وينتهي في منطقة مناخية واحدة

(١)جمال حمدان : مرجع سابق ذكره ص ١٣٠.

(٢)جمال حمدان : مرجع سابق ذكره ص١٣١.

(٣)سليمان حزين : حضارة مصر (أرض الكنانة – دار الشروق. الطبعة الأولي عام ١٤١١هـ – ١٩٩١ م ص ٣٤.

ومن أمثلة ذلك نهرى الأمازون والكونغو وهما ينبعان وينتهيان في المنطقة الاستوائية واليانج تسى والهوانجو من أنهار الصين فهي كلها تنبع وتنتهي في منطقه مناخية واحدة على وجه التقريب وكذلك الحال في نهر الطونة وقاره أوروبا أما نهر المسيسبى فإنه يشبه النيل بعض الشبه من هذه الناحية ولكنه لا يتعدى منطقتين أو ثلاثة من المناطق المناخية أما نهر النيل فإنه ينبع في المنطقة الاستوائية المرتفعة وتمر بعض منابعه في أخاديد يشبه مناخها النوع الاستوائي المنخفض ثم يمر في منطقة حوض الجبل والغزال ذات المناخ شبه الاستوائي (١) ... ويتلقى بعض ذلك من الشرق منابعه الحبشية التي تأتى من منطقه شبه موسمية ثم يمر السودان وهو يمثل منطقه مناخية قائمة بذاتها ثم يعبر النيل (الأعظم) النطاق الصحراوي الحار حتى يبلغ في النهاية أطراف منطقه حوض البحر الأبيض المتوسط The Mediterranean Sea وبذلك يحدث اختلاف بينها ليس فقط من الناحية الطبيعية العامة أو الناحية المناخية وإنما كذلك من الناحية النباتية وما يترتب عليه من اختلاف في المظهر الجغرافي العام – وهكذا يمر النيل – كما يذكر سليمان حزين – في مناطق متنوعة يربط بينها ويجمع بين شعوبها على نحو لا نجد له مثيلا في أى نهر آخر من أنهار العالم (٢) ...ويتساءل د . محمد عوض محمد (١٨٩٥- ١٩٧٢)في اندهاش لا يخلو من فخر وزهو كبيرين فيقول (فأي نهر هذا الذي تعب في ارتياده المستكشفون وعني بوصفه الواصفون وشغل المفكرين طوال هذه الأجيال ..!! أهو نهر كسائر الأنهار خاضع لما هي خاضعة له من النظم والقوانين يسيل كما تسيل ويجري كما تجري ؟ فحوض النيل بهذا الاعتبار

(١)سليمان حزين : مرجع سبق ذكره ص ٣٤.

(٢)سليمان حزين : مرجع سبق ذكره ص ٣٤.

كما يذكر عوض – عظيم المساحة يبلغ زهاء مليونين وتسعمائة وألف من الكيلومترات المربعة وبالنظر إلى خريطة النصف الشرقي لقارة أفريقيا شمال خط الاستواء فتراها تشتمل على حوض النيل ولا تكاد تحتوي شيئا سواه فالنيل في جميع الأقطار هو الظاهرة الجغرافية الكبرى البارزة التي تتضاءل بجانبها كل ظاهرة جغرافية أخرى وهو الذي يصل ما بين قلب أفريقيا (الحار) والبحر المتوسط (المعتدل) ما بين أقطار حضارتها أولية وبلاد كانت في مقدمة العالم حضارة civilization [١] .و من المعروف جغرافيا وجيولوجيا أن دلتا النيل لم تكن خلال العصور على حال واحدة كما ذكر د. محمد عوض محمد (١٨٩٥–١٩٧٢) وهي على كل حال قديمة العهد وكانت صالحة للسكني والعمران لا في العصور التاريخية القديمة (فقط) بل وقبل التاريخ بآلاف السنين ..فليس بصحيح – إذا – ما يزعمه بعض الكاتبين من أن الدلتا في العصر الفرعوني كانت عبارة عن مستنقعات لا تصلح للعمران.. وإنما الحضارة civilization إنما نشأت في صعيد مصر ثم انتقلت إلى الدلتا.. حقيقة لقد كانت هناك زمان لم تتكون فيه الدلتا تمام التكوين وكان الحوض الأدنى للنيل مشتملا على كثير من الغدران والمستنقعات ولكن قد كان هذا في زمن قديم جدًا من قبل أن يأخذ الإنسان بأسباب الحضارة والعمران ...كانت الدلتا حني تمام تكوينها في تطور وتغير ببطئ ولكنه مستمر ... والأخبار الواردة عن الجغرافيين القدماء أمثال اصطرابون وبطليموس تدل على أن أفرع الدلتا في ذلك العهد كانت غير ما نعرفه الآن [٢] .

(١)محمد عوض محمد : نهر النيل – الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ٢٠٠٨ ص ٣٣، ٣٤.

(٢)محمد عوض محمد : مرجع سبق ذكره ص١٩٠.

فقد ذكر اصطرابون المؤرخ القديم ما لا يقل عن سبعة مصبات مختلفة لأفرع الدلتا وهي من الشرق إلى الغرب تتمثل في البليوزي Pelusiac نسبة إلى بلدة بليزويوم (الفرما) والمصب الثاني التنيسي Tanitie نسبة إلى بلدة تنيس والتي كانت في القديم بلدة عامرة في الطرف الشرقي لبحيرة المنزلة والثالث مصب المنديزي Mendesiem والمصب الرابع Phatemie وهو مطابق لمصب دمياط والخامس المصب المسمى Sebennette نسبة إلى البلدة التي ندعوها اليوم (سمنود) والمصب السادس بابتي Bdbitic وهو مطابق لمصب رشيد والمصب السابع يُدعى الكانوبي Canopic [١] .. ولو طرحنا فكرة النظر لنهر النيل من الناحية الجغرافية ونظر إليه من ناحية الحضارة والمستوى الحضاري كان لهذا النهر أو بعض جهات حوضه على الأقل مهدًا لحضارة مستقرة عريقة في القدم وكما يقول د. سُليمان حُزيّن في كتابه القيم « حضارة مصر - أرض الكنانة » « بأنه لا نبالغ إذا قلنا إنها أقدم الحضارات النهرية المستقرة وإن كانت هناك حضارات أخرى تضارعها أو تكاد في القدم على أن حضارة نهر النِّيل القديمة لا تمتاز بالقدم وحده وإنما كذلك بالاستمرار بحيث إذا سلمنا بنتائج بعض البحوث التي تقول إن الحضارة الزراعية المستقرة في بعض جهات أرض العراق الأدنى تضارع حضارة مصر من حيث القدم فإننا نلاحظ أنّ الحضارة في أرض العراق لم تكن مستمرة وإنما انقطع حبلها على الزمن أما في مصر فقد ظهرت الحضارة المصرية المستقرة في مطلع العصر الحديث قرب نهاية الألف السادسة قبل الميلاد ثم استمر استقرار السكان واشتغالهم بالزراعة وتكاثرهم على جوانب النهر على مر الزمن دون انقطاع خلال بقية عصر ما قبل التاريخ ثم خلال العصر التاريخي إلى يومنا الحاضر .. » [٢] .

---

(١) د. محمود عوض محمد : نهر النيل. الهيئة المصرية للكتاب ٢٠٠٩ ص١٩١ .

(٢) د. سليمان حُزين : حضارة مصر أرض الكنانة. طباعة دار الشروق عام ١٩٩١ ص٣٥ .

ونستطيع أن نقول مع د. حُزين بأن التكامل الحضاري والحياتي في مصر لم يكن مرده إلى البيئة وفقط بل كان مرجعه أيضًا إلى استجابة الإنسان المصري لدوافع تلك البيئة وتحدياتها ولئن كان هيردوت المؤرخ اليوناني القديم قد قال في القرن الخامس قبل الميلادي قولته الشهيرة والتي ذاع صيتها وهي « إن مصر هبة النِّيل فإن ذلك القول يحتاج أيضًا إلى شيء من التصحيح والتوضيح حيث إنه إذا ما ترك النِّيل وشأنه وهو بطبيعة الحال نهر عنيف وشديد الجريان لا سيما إبان الفيضان وإنه بهذا العنف وذاك الجريان يزيل التربة ويجرف جوانبه فإنه كان يحتاج دائمًا إلى ضبط وتنظيم وسائل الاستفادة من مياهه وهنا جاء دور الإنسان المصري القديم ليكمل ما بدأته الطبيعة ويضبط حركة الجريان والفيضان العنيف .» (١) .

(١) د. سليمان حُزين : المرجع سابق ذكره ص٧٥ .

الفصل الثاني : تأثيرات نهر النيل على مصر والمنظور الدولي للنهر

يستمد نهر النِّيل مياهه من ثلاثة مصادر هامة ورئيسية أولها : « الهضبة الأثيوبية وثانيها الهضبة الاستوائية وثالثها حوض بحر الغزال .. » وتُعد الهضبة الأثيوبية (الحبشية) أهم منابع النيل حيث تمده بحوالي ٨٥٪ (وفي بعض الدراسات ٨٦٪) من متوسط الإيراد السنوي (٧١ مليار متر مكعب سنوي) وتتجمع مياه الهضبة الأثيوبية في ثلاثة أنهار هي السوباط والنيل الأزرق ونهر عطبرة .. [(١)] أما الهضبة الاستوائية فهي أكثر المصادر انتظامًا في إمداد النيل وجريان مياهه على مدار العام ويبلغ متوسط الإيراد السنوي مقدرًا عند أسوان حوالي (١٣ مليار متر مكعب) وتتوزع تلك المياه ـ المشار إليها سالفًا ـ من مصادر مختلفة هي بحيرة فكتوريا وبحيرة كيوجا وبحيرة ألبرت وبحر الجبل .. أما حوض بحر الغزال المصدر الثالث والرئيسي لنهر النيل فهو يضم مجموعة من الأنهار الصغيرة والتي تنبع من المناطق الجبلية بجمهورية السودان وأفريقيا الوسطى ويبلغ الإيراد السنوي المتوسط لهذه الأنهار حوالي ١٥,١ مليار متر مكعب من المياه ولكن لا يصل لنهر النيل سوى نصف مليار متر مكعب « فقط» من هذه الكمية بينما يفقد الباقي في مناطق المستنقعات ... .

ويمكن لأي باحث يتمعن في دراسة حوض نهر النيل أن تكون رؤيته له من منظورات عدة حيث تتضح أهمية هذا النهر River بالنسبة لمجموع الدول القائمة في حوضه (بورندي – رواندا – أوغندا – زائير (الكونغو) – تنزانيا – كينيا – إثيوبيا – السودان – إريتريا – مصر)

(١) ممدوح الوالي : اقتصاديات دول حوض النيل ـ مكتبة جزيرة الورد ـ الطبعة الأولى . عام ٢٠١٠ ص٢٣٣ .

وبالنسبة أيضا للوادي المقتصر في مصر والسودان وكذلك بالنسبة لإفريقيا وبالأخص شرقها وأخيرًا بالنسبة لعموم الشرق الأوسط middle east ... فوادي النيل أطول واحة في العالم تمتد لمسافة٣ آلاف كيلو متر وسط صحراء مترامية الأطراف تشمل شمال السودان ومصر بأسرها.. لولا النيل لما كانت هناك أي زراعة ممكنة في تلك المنطقة ففيما عدا جنوب السودان حيث تشمل معدلات هطول الأمطار متوسطات تتجاوز ١٠٠٠ملم / سنة فإن الوادي يتميز في الواقع بمناخ جاف أو شبه جاف يسود بشكل (دائم) المنطقة الواقعة والمحصورة بين خطي التماطر ٤٠٠ الذي يمر بمدينة (كوستي) على مسافة ٣٠٠ كيلو متر جنوبي الخرطوم وساحل البحر الأبيض المتوسط ٩٠٪ تقريبا من تلك المنطقة يحصل على أقل من ٢٠٠ملم من الأمطار سنويا والشريط (المحدود) نسبيًا المحصور بين خطي التماطر ٢٠٠ , ٤٠٠ يتلقي كل هواطله تقريبا خلال فترة قصيرة للغاية (في الصيف خلال ٣ شهور من يونيه إلى سبتمبر) ويعاني في بقية شهور السنة من تأثيرات الجفاف (المعهود) بقدر أكبر شمالا.

وعلى الرغم من أن هناك اتفاقية أُبرمت عام ١٩٢٩ بخصوص وضع المياه في نهر النيل والتي ما فتئ بعض دول الحوض من التشكيك فيها وخلق جدل بشأنها على اعتبار أنها مجرد (خطابات) تفاهم متبادلة بين بريطانيا (العظمي) بصفتها وقتئذ دولة احتلال لكل من السودان وأوغندا وتنزانيا وكينيا وبين مصر تنص الاتفاقية في مجملها على أنه (لا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد (طاقة كهرومائية) ولا تتخذ إجراءات على النيل أو فروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية تكون من شأنها إنقاص مقدرات الماء الذي ينقل إلى مصر أو التأثير في موعد وصوله أو في تخفيض منسوبه على وجه يلحق أي ضرر لمصر .

بيد أن بريطانيا (العظمي) –وقتئذ – كما يقول د. ضياء الدين القوصي في دراسته عن (الاستخدام الأمثل لمياه حوض النيل) لم تكن تحرص إذن على المصالح المصرية بقدر حرصها على ضرورة وصول مياه النيل في توقيتات محددة لري أراضي القطن في دلتا نهر النيل ...و من الطبيعي أن ينتهي القطن المصري (المتميز) في نوعيته وطول تيلته المشهور بهما إلى مصانع (لانكشير) في مانشستر وليفربول وغيرهما لتصنيعه وإعادة تصديره إلى بلاد العالم أقمشة وملابس فاخرة بأثمان غالية (١) .

و الغريب في الأمر إثارة هذا الموضوع – كما يري القوصي وغيره من الباحثين – بأن هؤلاء أصحاب الأزمة لم يتذكروا أن الاتفاقية كانت في عام ١٩٢٩ م ومرتبطة بالاستعمار البريطاني وانه بزوال الاستعمار (colonization) ومنذ فترة فقط تذكروا بأنه يمكن لهم التحلل منها والتخلص من مواردها بعد زوال صفة (المحتل) ونسي هؤلاء أن المواثيق الدولية تتعامل مع قضايا الحدود والماء من منظور أنها ترسخ – فعلا – أطرًا تنموية وعلاقات سياسية لا يمكن إلغائها والقول بإبطال مفعولها بجرة (قلم) من هنا أو من هناك (٢) . ولذا كما يري كثير من المراقبين السياسيين والباحثين في شأن المياه بأن اتفاقية عام ١٩٢٩ م والمبرمة بين مصر وإنجلترا قد حددت حقوق كل من مصر والسودان بما يمكن أن نسميه (الحقوق المكتسبة) لكل من البلدين (٣) . كما أن اتفاقية المياه والتي تمت عام ١٩٥٩ م بين مصر والسودان قد راعت الاتفاقيات السابقة وأهمها على وجه التحديد خطابات عام ١٩٢٩ م والتأكيد عليها وتوزيع الفائض الذي سيحققه إنشاء السد العالي

(١)د.ضياء الدين القوصي : مرجع سبق ذكره ص ٩٠.

(٢)د. ضياء الدين القوصي : مرجع سبق ذكره ص ٩٠.

(٣)حبيب عائب : مرجع سبق ذكره ص ١٢٦.

فمن المقطوع به بان حصة مصر قبل إنشاء السد العالي ٤٨ مليار متر مكعب وحصة دولة السودان ٤ مليارات متر مكعب وكانت القياسات تدل على متوسط الإيراد الطبيعي لنهر النيل عند السودان ٨٤ مليار متر مكعب أي أن متوسط ما كان يصرف في البحر الأبيض المتوسط Mediterranean Sea دون استخدام حوالي ٣٢ مليار متر مكعب سنويا (٨٤ – ٥٢ = ٣٢ مليار متر مكعب) قسمت اتفاقية مياه النيل هذه الكمية بواقع ٧,٥ مليار متر مكعب لمصر و١٤,٥ مليار متر مكعب للسودان وتركت ١٠مليارات متبقية للبحر من بحيرة ناصر وهو محتوى مائي ضخم يبلغ طوله ٥٠٠كيلو مترًا منها داخل الأراضي المصرية و١٥٠ كيلو مترًا في الأراضي السودانية.

و قد تمثلت أهم نقاط تلك المعاهدة والتي تم التوقيع عليها في ٨ نوفمبر ١٩٥٩ م في تقسيم مياه النيل بواقع ٥٥,٥ مليار متر مكعب لمصر و١٨,٥ مليار متر مكعب للسودان وموافقة (السودان) على قيام مصر (في عهد عبد الناصر) ببناء السد العالي في أسوان مقابل تعهد مصر بتمويل إعادة توطين وتعويض النوبيين (السودانيين) والتي كان لابد من إجرائها وأخيرا موافقة مصر على إقامة سدين سودانيين في (الروصيرص) على النيل الأزرق وفي (خشم القرية) على نهر عطبرة وخصص (بند) في تلك الاتفاقية لمشروع تحسين مجري النيل الاعلي عن طريق شق قناة جونجلي

و قد استدعت أزمة مياه النيل والنزاع بشأنها والجدل حولها من قبل والآن عدة ملاحظات : أولها أن الأزمة crisis تتجدد كل عقد من الزمان تقريبا وتتفاقم ويتم محاولة معالجتها وتبريد صراعاتها وتلطيف أجواءها ثم سرعان ما تتجدد من جديد ولاسيما في الأربعين عام الأخيرة ...الملاحظة الثانية : أن الأزمة وتداعياتها تستدعي الحديث عن قضية المعاهدات والاتفاقيات الدولية والفقه الدولي بخصوص الأنهار الدولية ومدي إلزامية هذه الاتفاقات لدول المنبع والمصب

حيث كثرت الكتابات وتعددت والتي تتناول الجوانب القانونية لاستخدامات (الأنهار الدولية) في غير أغراض الملاحة النهرية ....الملاحظة الثالثة : أن ظاهرة شح المياه وتناقص حصة الفرد من الموارد المائية والتسابق (المريع) إلى استخدام الموارد المائية الدولية استخداما قد يبلغ حد الاستنزاف والأضرار بالدول الأخرى مما يمكن معه أن يخلق صراعا بين الدول أو نزاعا ساخنا لا يمكن تجاهله أو (التهاون) من شأنه علاوة على أن الأمر برمته قد أصبح – فعلا – ظاهرة لا يمكن إنكارها أو التغاضي عنها [1] .

و من هنا يثار سؤال مركب يمثل في حقيقته (إشكالية) يتوجب فك رموزها في ضوء الاتفاقيات والفقه الدوليين ...

و السؤال هو : ما هي خصائص النهر الدولي International River ومدى انطباقية ذلك على نهر النيل ؟ وما هي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الضامنة لتنفيذ وإلزام الدول بها ؟؟؟

يمكن لنا أن نوضح إجابتنا في هذا الأمر على هذا النحو :

تقدمت لجنة القانون الدولي The International low Committee لمنظمة الأمم المتحدة Un في أبريل عام ١٩٩٢ في مشروعها الأول بـــــ ٣ تعريفات للنهر الدولي International River تتمثل في الآتي :

١. مجرى الماء الدولي مجرى (ماء) يوجد جزء منه في عدة دول States

٢. مجرى الماء (نظام) System يتكون من مياه سطحية أو جوفية تشكل من خلال علاقتها الطبيعية وحدة شبكية تؤدي إلى نفس (المتنفس).

٣. دولة مجرى النهر هي الدولة state التي يقع فيها جزء من مجرى نهر دولي international river .

(١)د. صلاح الدين عامر : اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية – السياسة الدولية – العدد ١٥٨ أكتوبر عام ٢٠٠٤ ص ١٠٢.

و الجدير بالذكر في هذا الصدد أن رابطة القانون الدولي في اجتماعها المنعقد في أغسطس عام ١٩٦٦ م في هلسنكي (فنلندا) وضعت أول تعريف لمفهوم النهر الدولي بأنه (مجرى الماء الصالح للملاحة الذي يربط عدة دول بالبحر) فوضعت (الرابطة) شرطين لكي يعتبر نهرا دوليا وهما : الصلاحية للملاحة ومرور النهر بعدة دول [١] . وقد حددت المادة الخامسة من اتفاقية الرابطة بعض المعايير المعقولة والعادلة في الانتفاع بمياه النهر الدولي International River وتتمثل في : جغرافية حوض النهر وضمنها امتداد مجرى النهر أو فروعه في إقليم كل (دولة) من دول الحوض والنظام (الهيدرولوجي) للحوض والمناخ السائد في حوض النهر والحاجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول الحوض ومدى اعتماد سكان كل دولة state من دول الحوض على المياه والتكلفة المقارنة بالوسائل البديلة لتغطية الاحتياجات الاقتصادية ومدي توافر المصادر المائية الأخرى وتجنب (الفقد) غير الضروري في استخدامات الحوض ومدى إمكانية تعويض دولة أو أكثر من دول الحوض بوصف ذلك وسيلة (مقبولة) لتسوية الخلافات بشان الانتفاع والمدى والذي يمكن معه إشباع حاجات الدولة بغير أن ينتج من هذا الإشباع أضرار جوهرية لدولة أخرى من دول الحوض [٢] . ومن ثمَّ ...يتضح بأن تعريف القانون الدولي يصف بدقة ماهية النهر الدولي والذي ينطبق فعليا على نهر النيل كما يقر بذلك العديد من الباحثين في شأن المياه ....

(١)حبيب عائب : مرجع سبق ذكره ص١٥.

(٢)د. صلاح الدين عامر : مرجع سبق ذكره صت ١٠٤.

ولكن يبقى السؤال المهم والذي يحتاج إلى إجابة شافية وهو :

ما حدود الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقانون الدولي في تنفيذ وإلزام الدول في حال حدوث نزاع حول المياه ونشوب صراع بشأنها ؟؟؟

يتوجب – إذن – وقبل الاستطراد في تفكيك السؤال ومحاولة الإجابة عليه يلزم التنويه بأن الفقه الدولي قد صاغ عدة نظريات فقهية (مهمة) في هذا الشأن تمثلت في الآتي :

١. **نظرية السيادة المطلقة Absolute Sovereignty** وهي تعطي للدول states حق استخدام النهر كما تشاء وبقدر ما تريد دون أي اعتبار لشان آخر ولكنه بعد واقعة (نهر الريو الكبير) بين دولتي الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك عام ١٩٨٥م لم تعد هذه النظرية Theory أو المبدأ الفقهي محل قبول أو دعم من أي أحد من المنظرين Theorists

٢. **مبدأ أو نظرية التكامل الكلي Absolute Integrity** وهو المبدأ الذي يمنع الدول المشاركة من إدخال أي عملية تغيير على النهر River وتدعم مصر وسوريا والعراق هذا المبدأ.

٣. **مبدأ السيادة الإقليمية المقيدة .Restrieted Tersov** وهذا المبدأ متوازن إلى حد مقبول حيث يمنع الدول المشاركة في النهر من إدخال أي تعديلات على النهر أو إقامة أية مشاريع من شأنها أن تضر بالدول الأخرى...

٤. **مبدأ أو نظرية الحقوق المتبادلة correlative rig** وهذا المبدأ ينطلق من القانون الخاص Special law أو القانون المدني civilian law وهو يدعم فكرة الاستعمال المثمر والمفيد لمياه النهر الدولي international river بين الأطراف المشاركة في شاطئه وذلك بدلا من طرق مبدأ (الحقوق المكتسبة)

٥. **مبدأ الإدارة المشتركة للمياه الدولية** وهذا مبدأ يعتمد على العدل والإنصاف كقاعدة (حقوقية أساسية) في تحديد حصص الدول المشاركة في النهر الدولي وذلك باعتماد هيئة مشتركة تمثل الدول الأطراف جميعها (١) .

– والجدير بالبيان في هذا الشأن بأن الأنهار الدولية واستخداماتها في غير شئون (الملاحة) قد نالت اهتماما متزايدا وفائقا من جانب منظمة الأمم المتحدة United Nation Organization مع تزايد الأضرار الناجمة والعواقب الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن الصراع بين الدول النهرية من أجل مياه الأنهار ... ومن ثمَّ ... فقد أوصت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة (لجنة القانون الدولي The International low Committee التابعة لها بان تضع على جدول أعمالها موضوع استخدام (المجاري المائية الدولية) في غير شئون الملاحة وذلك بموجب قرارها رقم ٦٦٩ . الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر عام ١٩٧٠ م و قد أدرجت لجنة القانون الدولي هذا الموضوع (الشائع) على جدول أعمالها اعتبارًا من دورتها الثالثة والعشرين في عام ١٩٧١ وقد تم إنجاز مشروع الاتفاقية (٢) .

– بيد أنه قد ظهر من خلال المداولات والمناقشات والحوارات والتي جسدت الخلافات في المصالح بين دول المنابع ودول المصاب حيث بدا الخلاف في المعطيات الأولية في تعريف المجرى المائي الدولي والأضرار الناجمة من استخدام النهر الدولي لبعض الدول والأضرار المشاركة للنهر وقد اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في ٢١ مايو عام ١٩٩٧ الاتفاقية الدولية حول قانون (الاستخدامات غير الملاحية) للمجاري المائية الدولية بأغلبية ١٠٤ دولة واعتراض ٣ دول (الصين وتركيا وبورندي) وامتناع ٢٧ دولة state عن التصويت من بينهما مصر وفرنسا وإثيوبيا

(١)د. سمير صالحة : مرجع سبق ذكره ص ١١٥.

(٢)د. صلاح الدين عامر : مرجع سبق ذكره ص ١٠٥.

وقد جاء اعتماد هذه الاتفاقية وفتح باب التوقيع عليها تتويجا للمجهود الكبير المبذول من الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال لجنة القانون الدولي التابعة لها ... فقد احتاج الأمر – إذن – ما يزيد على ربع قرن من الزمان (١٩٧٠- ١٩٩٧) حتى أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة من إقرار المشروع التي أعدته لجنة القانون الدولي (The International law Committee).

– ومما يلاحظ بشأن الأنهار ذات الاستخدام المشترك (لغير الملاحة) أي الأنهار الدولية هو غياب القاعدة القانونية الدولية (الملزمة) أو حتى القاعدة التي تحمل صفة (إجماعية) بين الدول في موضوع الاستفادة من هذه الأنهار إذ أن الاتفاقيات والمعاهدات (المعقودة) حتى الآن هي في المقام الأول (معاهدات) لا تلزم سوي الأطراف الموقعة عليها والتي تعتبر معاهدات خاصة لها ظروفها وأسبابها التي قد لا تتناسب مع ظروف عقد اتفاقية دولية بين أطراف آخرين في مكان وزمان وشروط متبدلة.

– غير أنه في تقديرنا وغيرنا من الباحثين المختصين بأن هناك ثمة مبادئ تنظم الانتفاع بمياه الأنهر المشتركة دوليًا نظر إليها الفقه بوصفها من المبادئ الواجبة الاحترام ومنها وجوبية احترام ما سبق للدولة النهرية الاتفاق بشأنه والتسليم بحق دولة من دول النهر في الحصول على الكمية ذاتها من المياه (المشتركة) والتي كانت تحصل غليها من قبل ووجوب مراعاة توزيع المياه (العادل) لمياه النهر الدولي International River ومبدأ عدم الإضرار بالدول النهرية الأخرى والمشتركة وإلزام الدول States التي ترغب في تعديل معدلات الانتفاع بمياه النهر (المشترك) من خلال إقامة سد أو تمويل مياه النهر بالدخول في مفاوضات جدية مع الدول الأخرى أو إخطارها مسبقا على أقل تقدير فضلا عن مبدأ (التعاون المشترك) بين الدول النهرية (المتشاطئة) من الهدر والحفاظ عليها .

الباب الثانى : الاستراتيجية المائية الإسرائيلية والدور الصهيوني الأمريكي في أفريقيا وتفاقم الأزمات بين حوض النيل

الفصل الأول : الاستراتيجية المائية الإسرائيلية ودورها في الاستيلاء على المياه العربية والحصول عليها

مما لا شك فيه بأن أطماع الدولة الصهيونية (إسرائيل) في المياه والموارد المائية العربية معروفة بل في الذهنية الصهيونية والتي تعود إلى عقيدة (الأرض والماء) والتي تبلورت مع الحركة الصهيونية Zionism حيث أصبحت مدماك أساسي وجوهري للكيان الصهيوني .. على مر الدهور وكر السنوات .

فالمياه تشكل ركنًا أساسيًا في الفكر الصهيوني وعقيدته قديمًا وحديثًا عندما يتحدث عن (اليهود والأرض) فهم يعتقدون أنهم عاشوا طويلاً جدًا في الشتات (الدياسبورا) وأن لهم أن يستقروا على (أرض الميعاد) والبديل الوحيد للاستيلاء على موارد أكثر للمياه من الدول المجاورة (العربية) تكفي للمهاجرين (الجدد) هو مشروعات ضخمة . «لتحلية المياه» وهذا بطبيعة الحال يتطلب زيادة في المساعدات والهبات الأمريكية لاستيعاب اليهود JWISH - إذ أن تحلية ٧٠٠ مليون متر مكعب سنويا تتكلف بين ١,٢ إلى ١,٨ بليون دولار سنويا ولا يتبقى بعد ذلك كبديل جذاب إلا الاستيلاء على موارد المياه ومنابعها في الدول المجاورة لإسرائيل . ويعود الفضل في تعميم هذه العقيدة إلى زعيم الصهيونية المجري تيودور هرتزل (١٨٦٠ – ١٩٠٤) والذي جدد بقوة في المؤتمر الصهيوني الثاني في عام ١٨٩٨ إيمانه بإمكان قيام دولة يهودية في أرض فلسطين معلنًا بعد ذلك بأن اليهود Jwish سيحولون صحاري (فلسطين) إلى أرض يكسوها الأخضرار وكان يعتقد تمام الاعتقاد بأن اليهود سيتمكنون بفضل استقرارهم فوق (أرضهم) من الاندماج في الأسرة الدولية !!

وأن فلسطين بلد قادر على إنتاج كل شيء بوفرة وأن التصدي لظروف العمل القاسية في أرضها وبذل الجهود لإعادة الاخضرار إلى (الصحاري) فيها سيفضيان – لا محالة – إلى ربط مصير الصهيوني بمصير الأرض

وخلال انعقاد مؤتمر السلام peace conference بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) وتحديدا في عام ١٩١٩ وصف حاييم وايزمان (١٨٧٤ – ١٩٥٢) مؤسس الحركة الصهيونية العالمية للمؤتمر حدود (الدولة اليهودية) من فلسطين مضمنا إياها منابع نهر الأردن والجزء السفلي من نهري الليطاني واليرموك مبررا ذلك بأنه يجب أن تكون لفلسطين (المحتلة) منافذها الطبيعية إلى البحار والهيمنة The Domination على أنهارها ومنابع هذه الأنهار . غير أن الحركة الصهيونية كانت قد أسبقت هذا الإعلان بدراسات حول (الأرض والمياه) منذ عام ١٨٧٣ م حيث نشر (تشارلز دارت) في عام ١٨٨٥ م تقريرا خطيرا مفاده أن فلسطين والنقب قادرتان بسهولة على استيعاب ١٥ مليون شخص في حالة توفير إمدادات المياه المناسبة وعندما حاول قسم الاستعمار Colonization في الوكالة اليهودية (المؤسسة في عام ١٩٢٩) إنشاء مستعمرات على أرض فلسطين وجه عناية فائقة إلى نظام المياه ...

وهذا العنصران المتلازمان (أرض ومياه) كانا ضرورين لاستمرار (المستعمرات) مع مرتكز اقتصادي تكون الهيمنة فيه لقطاع الزراعة .... ومع ذلك تعد فلسطين من البلاد الفقيرة بمواردها المائية ويتراوح المتوسط السنوي للأمطار ما بين ١١٠٠ ملم في شمالي البلاد إلى نحو ٣٠٠ ملم في الجنوب (صحراء النقب) أما في مرتفعات الضفة الغربية فتبلغ معدلات الأمطار السنوية ٥٠٠ – ٧٠٠ ملم ..

غير أن ٨٥٪ من مصادر (المياه) في فلسطين يقع في نصفها الشمالي الأعلي وأن مصادر المياه في إسرائيل (فلسطين المحتلة) تتمثل في الآتي :

❖ المياه السطحية : نهر الأردن ٦٠٠ مليون متر مكعب – نهر العوجا ٢٣٠ متر مكعب – مياه الفيضانات ٩٠ مليون متر مكعب

❖ المياه الجوفية من جبال الجليل ووادي مرج بن عامر ١٥٠مليون متر مكعب – تكرير المياه المستعملة (التحلية) ٨٠ مليون متر مكعب .

أي يكون مجموع الموارد المتاحة في حدود ١٦٥٠ مليون متر مكعب / سنة .

فمن المعلوم أن إسرائيل تعاني من نقص حاد في مصادرها المائية وقد ازدادت (حدة) هذا الوضع بعد موجات الهجرة اليهودية المكثفة من دول المعسكر الاشتراكي (السابق قبل التفكيك) فحجم الموارد المائية المتجددة والمتوافرة سنويا لإسرائيل يصل إلى ١٨٥٠ مليون متر مكعب .

ومن خلال استقراء الوضع (الإسرائيلي) يتبين لنا ولغيرنا من الباحثين بأن (إسرائيل) ومنذ ولادتها الاستعمارية باغتصابها فلسطين قد ربطت امنها المائي بامنها القومي وفي سبيل ذلك وضعت استراتيجيتها العسكرية (أولا) والسياسية (ثانيا) لتحقيق أمنها القومي وبالتالي أي نجاح تحقق في هذه السياسات انعكس إيجابيا على السياسات الأخرى فاحتلال هضبة الجولان الاستراتيجية Strategy أدى إلى الهيمنة The Domination والسيطرة على منابع نهر الأردن و في نفس الوقت فان هذه السيطرة حققت لإسرائيل (الاستيطانية) أوراقا للضغط السياسي على سوريا والأردن تماما كما فعلت من امتلاكها للأرض لتفرض بعد ذلك على العرب شروطها للسلام Peace مساومة في ذلك بالأرض العربية وليس الإسرائيلية.

وقد وضعت إسرائيل آليات لتنفيذ استراتيجيتها (المائية) من خلال عملية السلام (المزعومة) على النحو التالي :

١. المساومة إلى أقصى درجة ممكنة وباستخدام جميع الوسائل والمناورات والضغوط (السياسية والاقتصادية والعسكرية) بقصد الحصول على المكاسب (المائية) قبل التفكير في انسحاب من أي بقعة عربية من الأراضي (المحتلة) بعد نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧

٢. تدويل الأزمة المائية وتحويلها من (أزمة) مياه إسرائيلية إلى أزمة مائية تميز إقليم الشرق الأوسط The Middle East على وجه الإكمال ولابد من دخول دول أخرى في المنطقة العربية وخارجها لحل هذه الأزمة Crisis بعد التدويل Internationalization من خلال تعاون إقليمي – دولي [١] .

٣. إلزام وتحميل الدول العربية والغربية كلفة ومسئولية تنفيذ (المشاريع المائية) الإقليمية دون تحمل أي أعباء أو نفقات على الجانب الإسرائيلي ....!!!

٤. إظهار بأن الأزمة المائية في المنطقة (العربية) مرهونة بأزمة سكانية مع محدودية الموارد المائية العربية معتبرة في ذلك بأن لم شتات اليهود من بقاع العالم وتوطينهم في إسرائيل هي في واقع الأمر زيادة سكانية طبيعية وليست اصطناعية أو مُختلقة ...!!!

٥. إظهار الأمر وبشكل دولي بأن سوء حالة الإدارة المائية في الأقطار العربية واضحة لا غموض فيها ولا التباس في مقابلة بالإدارة الفاعلة في إسرائيل وبالتالي يكون من قبيل الوجوب اعتماد الدول العربية طواعية على التقنية الإسرائيلية الحديثة دون مناص من ذلك٠

(١)د. عبد الله الدروبي : مرجع سبق ذكره ص ٦.

وبغض النظر عن اقتراحات إسرائيل المائية / الاستيطانية فإنه من الواضح بأن أزمة المياه في إسرائيل والتي تسعي حثيثا إلى حلها ووضع آليات لتنفيذ استراتيجتها على حساب العرب هي في الحقيقة من (وضع) إسرائيل نفسها !! فمن أهم أهداف الدولة العبرية (إسرائيل) وهو جمع شتات اليهود (الدياسبورا) من دول العالم في فلسطين (المحتلة) بالإضافة لاستهلاك الزراعة الإسرائيلية لأكثر من ٥٠٪ من المياه ... كما أن الاهتمام الغربي / الأمريكي الشديد بهذه المشكلة ينبع في الأساس من تبني وجهة النظر (الإسرائيلية) حول خطورة هذه الأزمة على وجود المجتمع الإسرائيلي ذاته

و من الغريب – حقًا – أن مراكز الدراسات الاستراتيجية في (واشنطن) تكتب تقريرا عن وجود أزمة (مياه) سوف تكون مثارًا لحروب في نهاية القرن العشرين وقد جاء فيه (أن الشرق الأوسط يقف على حافة أزمة كبري من أزمات الموارد الطبيعية فقبل أن يقبل القرن الحادي والعشرين يمكن أن يمزق الصراع على الموارد المائية المحدودة والمهددة للروابط الهشة القائمة فعليا بين دول المنطقة ويؤدي إلى غليان لم يسبق له مثيل في هذه المنطقة)

و الغريب في الأمر ما قامت به المؤلفة وخبيرة المياه الأمريكية (جوليس ستار) من إضافة بعدًا اسطوريا لسيطرة إسرائيل على مياه (الضفة الغربية)!! فتذكر أن أجدادها القدامي قد علموها أن مياه الخليقة تنبع من تحت قبة الصخرة المقدسة !!! وأن المعركة الحقيقية هي الصراع حول المياه (المقدسة) التي تتدفق من ينابيع تحت قبة الصخرة لتهب الحياة لبني إسرائيل. أي أن أمريكا قد اهتمت باستخدام (الأساطير) ذات الطابع الديني / المقدس لإضفاء شرعية لإسرائيل للحصول على المياه العربية واستغلالها على حساب العرب ...!!!

الفصل الثاني : الدور الصهيوني/الأمريكي في أفريقيا وتفاقم الأزمة بين دول حوض النيل

أولا : الدور الصهيوني / الأمريكي في أفريقيا:

يعود الاهتمام الصهيوني – قبل إنشاء دولة إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨ م - بالقارة الأفريقية إلى بدايات القرن العشرين ولا سيما أن أفريقيا كانت في ضمن المشاريع الصهيونية لتوطين اليهود Jwish!!! فقد دعت بعض القيادات الصهيونية إلى إنشاء وطن قومي يهودي في أفريقيا العربية وغير العربية كمشروع العريش ومشروع شبه جزيرة سيناء ١٩٠٢ م وتم طرحها بعد مقابلة زعيم الصهيونية المجري تيودور هرتزل (١٨٦٠ – ١٩٠٤) وجوزيف تشمبرلين وزير المستعمرات البريطانية عام ١٩٠٢ م ومشروع الاستيطان اليهودي في أوغندا عام ١٩٠٣ م والذي اقترحه تشمبرلين على هرتزل وخاصة هضبة (نفيشو والتي أثارت جدلاً صاخبًا بين الرافضين والمؤيدين كما تم عرض مشروع استيطاني يهودي في ليبيا . غير أن هرتزل (١٨٦٠ – ١٩٠٤) كان على رأس المعارضين للاستيطان في أفريقيا زاعمًا بأن (أفريقيا ليست فلسطين ولا يمكن بحال أن تحل محل صهيون) [١] . والغريب في الأمر أن زعيم الصهيونية العتيد هرتزل هو الذي يجري اتصالا – وقتئذ – مع ملك بلجيكا للسماح لليهود لإقامة دولة لهم في الكونجو رغم أن عينه على فلسطين لم تتغير بعد !!!

بيد أنه بعد وفاة هرتزل في عام ١٩٠٤ م استطاع الصهيوني (إسرائيل زانغويل) أن ينجح في مسعاه في إقناع الحكومة البرتغالية بتوطين عدد من يهود روسيا في مستعمرة Angola [٢] .

---

(١)مأمون كيوان : التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا وأثره على العلاقات العربية ـ الأفريقية. مجلة معلومات دولية ـ تصدر عن مركز المعلومات القومي بالجمهورية السعودية. العدد ٦١ صيف ١٩٩٩ ص٦٠، ٦١.

(٢)دراسة للباحث بعنوان (أفريقيا والعرب) قدمت عام ٢٠٠٠ لجامعة ناصر الأممية بالجماهيرية الليبية وتم صدورها بعد تقديمها كورقة أساسية لمؤتمر المائدة المستديرة للأساتذة العرب.

و ليس مقصدنا من عرض (المشاريع الصهيونية) هو مجرد تقديم صورة للتخبط الصهيوني وفقط ولكن – أيضًا – تتبع الاهتمامات الصهيونية وأغراضها في أفريقيا [(١)] . فمما لا شك فيه انه قد انحسر. الاهتمام الصهيوني – نسبيا – بالقارة الأفريقية بعد إعلان وعد آرثر بلفور في ٢ نوفمبر عام ١٩١٧ والذي ورد فيه (أن بريطانيا – العظمي – تعد بالنظر بعين العطف والرعاية إلى أمل الصهيونية في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وأن بريطانيا ستستخدم كل ما بوسعها لتحقيق هذا الأمل على ألا ينتج عن ذلك أي أضرار أو تعريض للحقوق المدنية والدينية للهيئات غير اليهودية الموجودة في فلسطين أو أن يؤثر ذلك على الحقوق أو الأوضاع السياسية لليهود في البلاد الأخرى) [(٢)] . وبعد أن أعلن بن جوريون Ben gurion قيام دولة إسرائيل بعد اغتصاب فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ م عاد الاهتمام بوتيرة متسارعة ومحاولات دؤوبة لاستجلاب اليهود من الدول الأفريقية الشمالية والجنوبية [(٣)] .

و نستطيع أن نقرر أن هناك منعطفات تاريخية هامة في تاريخ العلاقات الصهيونية Zionism الأفريقية والتي تحسب في مربع العلاقات العربية / الأفريقية وتتمثل في مرحلة ما بين عامي ١٩٦٧ – ١٩٧٣ م حيث قطعت الدول الأفريقية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل احتجاجًا منها على العدوان الإسرائيلي على مصر في ٥ يونيو عام ١٩٦٧ بل قطعت ٢٩ دولة علاقتها الدبلوماسية بعد حرب أكتوبر المجيدة عام ١٩٧٣ م تضامنا مع مصر في حربها ضد إسرائيل [(٤)] .

---

(١)د. عائشة راتب (وآخرون) : مرجع سبق ذكره ص ٩٤.

(٢)الجاليات اليهودية في أفريقيا تكون على النحو التالي :١٠٦ ألف يهودي في جنوب أفريقيا – ٤٠٠ في زائير – وفي زامبيا ٣٠٠ يهودي – ٤٠٠ يهودي في الكونغو وقد تم استجلاب ٢٥ ألف يهودي في الفلاشا في جنوب السودان عام ١٩٨٣ م بالاتفاق والتواطؤ مع جعفر النميري الرئيس السوداني الراحل وكان الأمر فضيحة مدوية للنظام السوداني مازالت تلاحقة حتى الآن !!!.

(٣)مأمون كيوان : مرجع سبق ذكره ص ٦٢.

(٤)مأمون كيوان : مرجع سبق ذكره ص ٦٣.

وعلي الرغم من اعتراف إسرائيل (الصهيونية) بالدول الأفريقية ومحاولاتها الدؤوب تدشين وجودها وترسيخ قواعدها في أفريقيا إلا أنها لم تستطع تحقيق ذلك - بشكل فعال – إلا بدعم (متواصل) من أمريكا وخاصة بعد عام ١٩٧٩ م وهو عام عقد اتفاقية السلام المصرية / الإسرائيلية وتمكن إسرائيل من استغلال الظروف الاقتصادية والصراعية والتوترات السياسية في قارة أفريقيا واستثمارها واستغلالها لصالحها مع نجاحها في تشويه (العربي) على الساحة الأفريقية وشرخ صورته ومسخ حقيقته لقيامه بالاتجار في الرقيق الأسود أي قيامه بالنخاسة حسب المزاعم الصهيونية !!!! كما حرصت الدعاية الصهيونية (المغرضة) على تشويه صورة الأقليات العربية والتي تقوم بالتجارة في أفريقيا كاللبنانيين وباستخدامهم الأسلوب الاقتصادى بشكل سلبي مما جعلها تستحوذ على كراهية الشعوب الإفريقية كما زعمت الدعاية المفرضة من قبل الصهاينة (١) .

كما نجحت إسرائيل بتدعيم كامل وشراكة من أمريكا بعد عام ١٩٩١ م (بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتفكيك المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية) في التغلغل داخل القارة الإفريقية ولا سيما القرن الأفريقي بهدف تحجيم الدور المصري والعربي ومنع تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية (كما حدث في الماضي) ومحاولاتها الدؤوب – أي إسرائيل – استخدام مياه النيل بدول المنبع كوسيلة فعالة لتهديد الأمن القومي المصري والعربي .... وفي سبيل تحقيق سيطرة إسرائيل على القارة الأفريقية والهيمنة عليها استخدمت وسائل متعددة منها العلاقات الاقتصادية والاستثمارات الإسرائيلية (السرية / العلنية) والنشاط المكثف لمنظمات إسرائيلية

(١)مختار شعيب : العلاقات الإسرائيلية – الإريترية مرحلة ما بعد الحرب الباردة – السياسة الدولية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – العدد ١٣١ يناير ١٩٩٨ ص ٢٢٥.

وكذا التعاون العسكري / الأمني وهو من أهم دعائم السيطرة الإسرائيلية الإقليمية وهيمنتها Hegemony على قارة أفريقيا لأن الاستراتيجية الإسرائيلية (الصهيونية) تحرص بكل جهودها على تحقيق سياستها الاتصالية مع الدول الأفريقية ليكون لها دور فعال ونشيط في المشاركة الأمنية للدول الإفريقية بما تحقق مصالحها الاقتصادية والعسكرية والأمنية ... ومن المناطق (الهامة) والتي تستحوذ على الذهنية الإسرائيلية منطقة (القرن الأفريقي) حيث تستهدف إسرائيل إيجاد عمق استراتيجي Strategy في البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد أي نشاط حربي وعسكري عربي في المنطقة وحتى لا يستمر البحر الأحمر بحيرة عربية إسلامية [١] . ومن السبل (الفجة) والتي استخدمتها إسرائيل (وما زالت) لتدعيم وجودها وتنفيذ سياستها وتحقيق هيمنتها الإقليمية على القارة الأفريقية تقوم – إسرائيل – بإثارة النزاعات الأفريقية والخلافات الحدودية بينها وبين الدول العربية الإفريقية وتكريس وجود الأنظمة الموالية لإسرائيل عن طريق تقديم القروض والمساعدات المالية بقصد محو آثار العلاقة التاريخية والعميقة بين العرب وأفريقيا وغرس بذور الكراهية وتفسيد الدور العربي في أفريقيا بعد أن أدرنا ظهرنا لأفريقيا ردحا طويلا من الزمان [٢] .

---

(١)محمد نبيل الشيمي : العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض نهر النيل – السياسة الدولية العدد ١٥٨ أكتوبر ٢٠٠٤ ص ١٠١.

(٢)محمد نبيل الشيمي : مرجع سبق ذكره ص ١٠١.

ثانيا : دور إسرائيل وأمريكا في إثارة الأزمة بين دول حوض النيل:

تحرص (إسرائيل) على محاولة الالتفاف ومحاصرة الدور المصري والعربي في منطقة دول النيل !!! ويأتي هذا التوجه (المقيت) من خلال قيامها بإقامة علاقات اقتصادية متميزة مع دول الحوض (إثيوبيا – كينيا – إريتريا – رواندا – زائير ....) إضافة إلى ذلك مشاركتها في مشروعات زراعية تقوم على استغلال بحيرة فيكتوريا – والهدف من ذلك واضحًا كما يذكر محمد نبيل الشيمي – في دراسته عن (العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول حوض النيل) وهو (خلق نزاعات وتوترات بين مصر ودول الحوض حتى ينشغل بال القيادة المصرية عن قضايا أخرى محورية خاصة كالقضية الفلسطينية إضافة إلى إمكانية حصول إسرائيل على قواعد عسكرية في دول الحوض تستخدم في الهجوم على الدول العربية ثم ان هذا التعاون يهدف كذلك إلى إيجاد كوادر عسكرية وسياسية تدين لإسرائيل بالولاء [1] . فمازالت تراود إسرائيل محاولات الحصول على مياه النيل ومدها إلى صحراء النقب من خلال مشروع ترعة السلام والذي كان السادات (١٩١٨ – ١٩٨١) يغري به مناحيم بيجن (١٩١٣-١٩٩٢) أثناء توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ م ومعاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩ م !!! ولذلك تستخدم أوراق (الضغط والمتمثلة في تشجيع هذه الدول على بناء السدود على روافد النيل بما يؤثر على حصة مصر من المياه !!!! وتساند أمريكا إسرائيل في هذا المضمار بوجود رجالات حكم يتبعون السياسة الأمريكية ويحرصون – حرصهم على البقاء – على علاقتهم الودية بالإدارة الأمريكية .. كما تستفيد إسرائيل – دائما – من وجود تباين difference وتناقض العلاقة الإفريقية / العربية !!!

---

(١)د. رشدي سعيد : مصر المستقبل – المياه – الطاقة – الصحراء – دار الهلال. العدد ٦٣٩ – محرم ١٤٢٥ مارس ٢٠٠٤ ص ٢٠٣ ، ٢٠٤.

وهذا ما ظهر جليا في أزمة النيل وكذا التدخل الواضح في أزمة (دارفور) . وخلق الصراع بين القبائل العربية وقبائل (الغور) الأفريقية !!! وليس هذا في كل الأحوال يعني أن أمريكا تكون بمثابة عامل (مساعد) أو رافعة لتنفيذ السياسة الإسرائيلية وتحقيق الأجندة الخاصة بها بل أمريكا لها دائما أجندتها (الخاصة) والدليل على ذلك ما حدث في ستينيات القرن العشرين حيث ارتأت أمريكا – وقتئذ – استخدام ورقة مياه النيل للضغط على مصر في عهد عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠) والتي كانت تنهتج نهجًا استقلاليا في ذلك العصر لم تكن أمريكا راضية عنه وتعتبره مدفوعا من الاتحاد السوفيتي غريمها الأول والذي كانت (مصر) منفتحة عليه فأوفدت أمريكا بعثة كبيرة من خبرائها إلى إثيوبيا لدراسة (منابع النيل) واقتراح بناء سدود عليها وإقامة مشروعات لاستغلال مياهها قبل أن تصل إلى مصر ولم يكن غرض أمريكا من هذه (الدراسة) حل مشاكل إثيوبيا والتي لم يكن لديها أية أزمة في المياه في ذلك التاريخ بل غرضها في الأساس كما يقول الخبير الجيولوجي د. رشدي سعيد (١٩٢٠ - ...) توصيل رسالة إلى مصر (عبد الناصر) بأن الإضرار بها سهل ميسور وأن حياتها مرهونة بمن يحكمون نهر النيل [(١)] .

ولكن في الجانب الآخر تسرع إسرائيل الخطي بزيادة تأثيرها على دول حوض النيل خاصة استخدام العلاقات التجارية وتعاظم معدلاتها وخاصة دولة إثيوبيا والكونغو الديمقراطية (زائير) فإلي جانب التبادل التجاري والتي برعت فيه إسرائيل مع الدول الأفريقية في ظل غياب عربي حرصت إسرائيل (الصهيونية) على إقامة الغرف التجارية والتعليم والتدريب بل أفردت أحد الأقسام (المتخصصة) بوزارة الخارجية لقصر مهامه على تعميم وتطبيق التعاون الإسرائيلي / الأفريقي .

---

(١)محمد نبيل الشيمي : مرجع سبق ذكره ص ١٠١.

و من هنا يثار السؤال الملح والهام أيضا والذي طرحه محمد نبيل الشيمي وغيره من الباحثين وهو : ماذا تفعل مصر - إذن - لمحاصرة الدور المشبوه لإسرائيل في منطقة هي بحق إحدى أهم المناطق خطورة على الأمن القومي المصري والذي يمثل النيل شريان الحياة الأوحد - في مصر - أحد أركانه ؟؟

و لعل الصفحات التالية تتمكن من فك طلاسم هذا السؤال (الإشكالية) والذي يحوي العديد من الأفكار والترهات !!!!

الباب الثالث : الدور الإقليمي المصري في أفريقيا ودول حوض النيل خلال المراحل التاريخية الثلاث (عهد عبد الناصر/ السادات / مبارك) ومدى فشل هذا الدور أو نجاحه

الفصل الأول : الدور الإقليمي المصري في أفريقيا ودول حوض النيل في عهد عبد الناصر

من المعروف بداهة بأنه قد انحصر اهتمام مصر بأفريقيا منذ انبلاج الدول الحديثة أو عهد محمد على باشا(١٧٦٩-١٨٤٩) فى سياسة الفتح والتوسع التى كانت سمة السياسة الدولية الإقليمية عموما فى القرن التاسع عشر. واكتسيت الفتوحات المصرية فى هذه المناطق التى تركزت على السودان وحوض النيل وسواحل البحر الأحمر اكتسبت أهميه خاصة على ضوء «المشروعية» التى اكتسبتها هذه «الفتوحات» فى تلك المناطق خلافا للمناطق العربية أو الشرق أوسطيه عموما [١] .

والجدير بالذكر أن الأمر اختلف تماما بالنسبة لإدراك عبد الناصر (١٣٣٦-١٣٩٠هـ-١٩١٨-١٩٧٠م) للدور المصرى فى أفريقيا حيث أدرك منذ البداية أن مصر « المستقلة » لا تستطيع أن تعيش « بمعزل» وحدها دون بقيه الأقطار .. كما امن عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠) بأن الثورة المصرية جزء لا يتجزأ من ثوره التحرر الوطنى فى العالم فالتحم بحركة التحرر الوطنى العربية كما التحم - أيضا - بحركة التحرر الوطنى الأفريقى ثم امتدت حركته إلى آسيا وبقية دول العالم حتى أصبح عبد الناصر محورا للحركة الثورية فى العالم الثالث. وجاء عبد الناصر (١٩١٨-١٩٧٠) ليضع استراتيجية جديدة لسياسة مصر الخارجية وضمها بكتابه «فلسفه الثورة» فحدد هذه السياسة بدوائر ثلاث هى العربية والأفريقية والإسلامية وكان يعنى ذلك الاهتمام بالقارة الأفريقية التى تقع فيها إحدى هذه الدوائر وتتقاطع فيها أيضا الدائرتان الأخريان ففى أفريقيا عشر دول عربية « حاليا » كما أن ثلثى الأمة العربية يتواجدون فيها و٧٢٪ من مساحه العالم العربى Arab World تقع فى القارة الأفريقية ويعتبر الدين الإسلامى فيها أوسع الأديان انتشارا ·

(١)د.محمود أبو العنين: الدور الإقليمى المصرى فى أفريقيا منذ ثوره يوليو ١٩٥٢ بين الاستمرارية والتغير - السياسة الدولية. العدد ١٤٩ يوليو ٢٠٠٢ ص٣٣.

- وقد حرصت الدول الغربية « الإستعمارية » من ناحيتها على تكرس فكرة الفصل بين أفريقيا « العربية » وأفريقيا « السوداء » واعتبار الصحراء الكبرى the sahara desert الفاصل العازل بينها وقد ظهر ذلك جليًا فى التقسيمات الإقليمية وخطوط المواصلات التى أقامتها هذه الدول states لتربط مستعمراتها برباط استعمارى وثيق «كما ظهرت أيضا محاولات الفصل « المزرى » فى المفاهيم والمؤلفات الغربية عن قارة أفريقيا (١) .

والجدير بالبيان فى هذا الشأن أن نقطة التحول التاريخى فى تاريخ السياسة الخارجية المصرية واستراتيجيتها وبداية الاهتمام الواعى بالقارة الأفريقية على أساس جديد وهو وحدة النضال من أجل تحرير أفريقيا كلها من براثن الاستعمار colonization ... وقد سار نهج عبد الناصر على عدة محاور هامه إعلاميه وعسكرية وسياسية لتحقيق التحرير واستقلال الإرادة فى مواجهة الإستعمار الغربى وتمثلت هذه المحاور وبشكل تفصيلى فى الآتى :

المحور الأول : إعلامى / إذاعى

تم إنشاء الإذاعة الموجهة فى عهد عبد الناصر لتهتم بالشعوب الأفريقية حيث كانت تبث إرسالها بثلاث وثلاثين لغة أفريقية منها : الإذاعة الموجهة بلغة السواحيلى والتى بدأت إرسالها فى يوليو عام ١٩٥٤ لمسانده نضال شعب كينيا وغيره من شعوب شرق أفريقيا ضد الاستعمار (colonization) وتم إرسال الإذاعة الموجهة باللغة « الأمهرية» فى ديسمبر ١٩٥٥ وتم بدأ إرسال الإذاعة الموجهة باللغة الصومالية لمسانده نضال الشعب الصومالى والذى كان يناضل فى سبيل الاستقلال والوحدة ..

(١)محمد فايق : عبد الناصر والثورة الأفريقية - الهيئة العامة لقصور الثقافة - الطبعة الخامسة ٢٠٠٢ ص٢٣.

وبدا إرسال الإذاعة الموجهة بالغة الإنجليزية فى عام ١٩٦١ بهدف مسانده الشعوب الناطقة باللغة الإنجليزية فى شرق ووسط قارة أفريقيا في سبيل الاستقلال والتحرر . وقد بدا إرسال الإذاعة الموجهة بلغة السوتو sotho للمتحدثين بهذه اللغة فى جنوب القارة [١] . كما تم إرسال الإذاعة الموجهة بلغة الهوسا housa فى ديسمبر ١٩٥٩ لخدمة المتحدثين بهذه اللغة وهى أكثر اللغات الوطنية انتشارا فى غرب القارة .. كما بدا إرسال الإذاعة الموجهة باللغة الفرنسية فى ديسمبر ١٩٥٩م لشعوب شمال وغرب أفريقيا والتى تتحدث الفرنسية.. كما تم إرسال الإذاعة الموجهة باللغة الإنجليزية لشعوب غرب أفريقيا فى نيجيريا وغانا وسيراليون جامبيا وليبيريا .. كما تم بث الإذاعة الموجهة باللغة «الفولانية» عام ١٩٦١ لخدمة المتحدثين باللغة الفولانية فى موريتانيا ومالى Mali والسنغال ونيجيريا والكاميرون والنيجر وفولتا العليا وداهومى (بنين) وسيراليون وساحل العاج (كوت ديفوار) وأفريقيا الوسطى وتم إرسال الإذاعة الموجهة باللغة « البرتغالية» للمتحدثين بها فى انجولا Angola وموزمبيق mozabique بقصد استنهاض كفاح الوطنيين فى هذه البلاد ضد الاستعمار البرتغالى .. كما تم إرسال الإذاعة الموجهة بلغة اليوروبا Yorubaعام ١٩٦٦ وكان إرسالها موجها لشعب اليوروبا فى غرب مصب نهر النيجر .. كما تم إرسال الإذاعة بلغة البمبارة bombara عام ١٩٦٨ لخدمة البلاد التى تنتشر بها لغة البمبارة فى مالى Mali وغينيا Guinea وساحل العاج (كوت ديفوار) والبلاد المجاورة [٢] .

(١)د.شوقى الجمل : الدور الأفريقى لثوره ٢٣ يوليو ١٩٥٢ _ الهيئة المصرية العامة للكتاب – مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر – طبعة عام ١٩٩٤ ص٥٥.

(٢)د.شوقى الجمل : مرجع سابق ذكره ص ٥٧.

المحور الثاني :- سياسي / تدعيمي

تبنت ثوره يوليو عام ١٩٥٢ المكاتب السياسية لحركات التحرير الأفريقية حيث كان هدف مصر (عبد الناصر) من فتح هذه المكاتب هو جعلها « حلقة » الاتصال الدائمة والسريعة بين مصر وحركات التحرر الأفريقية كما تتلقى المساعدات المصرية فى مختلف الميادين بما فيها المنح الدراسية واستجلاب الطلاب من دول أفريقيا وبذلك أصبحت القارة أول عاصمه فى العالم كما يذكر – محمد فايق – يتجمع فيها هذا العدد من ممثلى حركات التحرير والحركات الوطنية التى جاءت من أنحاء القارة ومن جميع مناطق الاستعمار فى أفريقيا [١] . وكان بعض هذه المكاتب يمثل تنظيمات سياسية معترف بها فى بلاده وتمارس نشاطها هناك كالأحزاب السياسية التى كانت موجودة فى كثير من المستعمرات الإنجليزية مثل كينيا وزنزبار وكان البعض الآخر يمثل تنظيمات لا تعترف بها السلطة الاستعمارية ولكنها تمارس نشاطها فى الداخل بشكل – غير شرعى – ويعيش زعماؤها كلاجئين سياسيين فى الخارج مثل اتحاد شعب الكاميرون (U.P.C) وحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى A.N.C وحزب المؤتمر البان أفريكان P.A.C من جنوب أفريقيا .. كما كانت هذه المكاتب تمثل ثوره مسلمه مثل الحركة الشعبية لتحرير أنجولا M.P.L.A وجبهه تحرير موزمبيق F.R.L.I.M.O وكانت هذه المكاتب السياسية تمثل اتجاهات ورؤى عقائدية وسياسية مختلفة بعضها يعتقد الماركسية Marxism مثل اتحاد شعب الكاميرون والحركة الشعبية لتحرير أنجولا وبعضها يؤمن بالنظم التى تبنى على الليبرالية liberalism مثل الأحزاب التى كانت فى أوغندا وزنزبار قبل الاستقلال [٢] .

---

(١)محمد فايق : مرجع سابق ذكره ص٤٧.

(٢)محمد فايق: مرجع سابق ذكره ص٤٧.

المحور الثالث : عسكري / تدريبي

كانت مصر في عهد عبد الناصر أول دولة فى العالم تفتح أبوابها على مصراعيها لتدريب حركات التحرير الأفريقية عسكريا حدث ذلك بالفعل بالنسبة لحركات التحرير فى روديسيا (زيمبابوى) وانجولا وموزمبيق وجنوب أفريقيا ؟؟ وكان التدريب يتم فى مدرسه (الصاعقة) التابعة للقوات المسلحة المصرية وهو نفس التدريب والأسلوب الذى سبق اتباعه مع مجموعات الفدائيين الجزائريين فى بداية انبلاج الثورة الجزائرية وانتقال أولها فى عام ١٩٥٤ ولم تقتصر المساعدات المصرية فى عهد عبد الناصر لحركات التحرير الأفريقية على النواحى العسكرية والتدريبية واللوجستية وفقط بل تعدتها وتجاوزتها إلى محاولات كثيرة أخرى .. ففى المجال الدوبلوماسى تبنيت مصر قضيه التحرير وتصفية الاستعمار والمطالبة بحق تقرير المصير Selfdetetmima فى هيئة الأمم المتحدة للشعوب الأفريقية .. ويرى محمد فايق بأنه «يمكن القول بكل اطمئنان أنه لم يحدث أن قامت حركه ثورية تحريرية فى أفريقيا بعد عام ١٩٥٢إلا وكان لها اتصال بالقاهرة وأيدها عبد الناصر ووقف معها

المحور الرابع : اقتصادي / تجارى

كانت هناك معوقات اقتصادية وعراقيل للتعاون التجارى بين مصر والدول الأفريقية تمثلت فى طبيعة الاقتصاد الأفريقى نفسه حيث أن معظم الدول الأفريقية تصدر الخامات وتستورد السلع الاستهلاكية !! وبعض هذه الصعوبات فرضها الإستعمار colomization فرضاً – من قبل – باحتكار الشركات الأوروبية والدول الرأسماليه لموارد الثروات فى أفريقيا وكذلك نجاح الاستعمار فى جعل خطوط اتصال الدول الأفريقية بالعالم الخارجى كلها تسير فى اتجاه رأسى أى بين الموانئ والعواصم الأوروبية سواء كان ذلك فى خطوط المواصلات السلكية أو الملاحة والخطوط الجوية كذلك من الصعوبات والتى واجهت السلع المصرية عدم معرفه الصناعة المصرية بالذوق الأفريقى وحاجه السوق لأنواع معينة من السلع ..

ولكن كان لشركة النصر للاستيراد والتصدير جهود ممتازة وجبارة فى هذا المجال اذ استطاعت هذه الشركة أن تفتح فروعًا لها فى معظم عواصم القارة الأفريقية ومكنها هذا الانتشار – علاوة على وجود فروع لها فى أماكن كثيرة من العالم – أن تدخل فى عمليات تسويق Marketing Process لمحاصيل الدول الأفريقية نفسها سواء عن طريق عمليات ثلاثية أو مباشرة إلى دول أخرى [١] .

وبذا نجحت مصر فى عهد عبد الناصر فى مقاومة النشاط الصهيونى الإسرائيلى فى أفريقيا رغم ما كانت تقدمه من إغداق لهذه الدول من قروض ومنح وخبرة فنية وتدريب بعض جيوش هذه الدول وبيعها السلاح لها بشروط ميسرة غير أن عبد الناصر (١٩١٨–١٩٧٠) كان يرى أن مقاومة النفوذ الصهيونى فى أفريقيا أو ما سمى بالاستعمار الجديد وبالتالى كان يرى ضرورة تقديم المساعدة والعون لهذه الدول فى حدود ما تقدمه « إسرائيل » على الأقل حتى تستطيع « مصر » مطالبة هذه الدول وقف تعاملها مع إسرائيل [٢] .

ومن الملاحظ أن آليات التعاون الإقليمي على مستوى دول حوض النيل كانت في عهد عبد الناصر قد حازت على درجة كبيرة من النجاح والتوفيق لاهتمام عبد الناصر (١٩١٨ـ ١٩٧٠) بالدائرة الإفريقية عامة ودول حوض النيل خاصة .. فقد تم إنشاء هيئة مياه النيل وهي في الأساس هيئة فنية دائمة لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة اتفاقية ١٩٥٩ وكانت تضم هيئة مياه النيل لجنة فنية تجمع خبراء من مصر والسودان تجتمع دوريًا لحل أي مشاكل تعترض تنفيذ اتفاقية عام ١٩٥٩ .. [٣]

(١)محمد فايق : مرجع سابق ذكره ص٦٣.

(٢)محمد فايق : مرجع سابق ذكره ص٥٩.

(٣) ممدوح الولي : اقتصاديات دول حوض النيل ـ مكتبة جزيرة الورد. طباعة ٢٠١٠ ص٢٣٩ .

كما تم إنشاء مشروع « الهيدروميت » والذي يعني بدراسة الأرصاد الجوية والمائية لحوض البحيرات الاستوائية ووضع خطط تنمية الموارد المائية ودراسة الاتزان المائي لنهر النيل وقد بدأ هذا المشروع عام ١٩٦٧ بمشاركة خمس دول فقط (مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان) وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبورندي والكونغو الديمقراطية (زائير) ثم انضمت أثيوبيا بصفة مراقب وبمقتضى هذا الاتفاق (الهيدروميت) أقيمت محطات رصد في مجمعات الأمطار الرئيسية وهي بحيرات فكتوريا وكيوجا وألبرت وقد حظى هذا الاتفاق بتمويل دولي من العديد من الدول المانحة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأرصاد العالمية .. [١] مما يدل على مستوى التعاون الصادق بين دول حوض النيل كما كان التدعيم الاقتصادي والتعاون التجاري على مستوى القارة في عهد عبد الناصر - كما أسلفنا من قبل - كان هذا التعاون مستمرًا ومثمرًا بل كان عهدًا ذهبيًا للعلاقة بين مصر ودائرتها الأفريقية عامة ودول حوض النيل على وجه الخصوص ..

(١) ممدوح الولي : مرجع سابق ذكره ص٢٣٩ .

الفصل الثاني : الدور الإقليمي المصري في عهدي السادات ومبارك ومدى إخفاق هذا الدور في أفريقيا ودول حوض النيل

١.السادات ودوره فى أفريقيا ودول حوض النيل:

انشغل أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١) بتثبيت أركان حكمه بعد أن وضع شرعية جديدة كانت بمثابة مدماك أساس حيث اعتمدت هذه الشرعية على حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ ونتائجها .. فلم يعد مقبولاً النظر للسادات بشكل يعتمد أساسا على تواجده ضمن اللجنة الأساسية لثورة الضباط الأحرار ورفقته لزعيم الثورة جمال عبد الناصر (١٣٣٦-١٣٩٠هج-١٩١٨-١٩٧٠م) .. غير أن أركان حكمه اعتمدت على أربعة أسس ساداتية كما يراها سعد الدين إبراهيم تتمثل فى :-

سياسة الانفتاح (الاقتصادى) والديمقراطية المحكومة من جانب السلطة والتحالف مع الغرب والمصالحة مع إسرائيل !![(١)] . حيث تركزت المصالحة فى معاهدتى كامب ديفيد فى سبتمبر عام ١٩٧٨ ومعاهده السلام المصرية / الإسرائيلية فى ابريل ١٩٧٩م وقد سبقتها زيارة « السادات » المشئومة لإسرائيل فى نوفمبر ١٩٧٧م وقد أثارت جدلا شديداً فى حينها .. وقد حاول السادات (١٩١٨-١٩٨١) إثبات حسن نواياه تجاه إسرائيل فبادر بنيته فى نقل مياه النيل إلى صحراء النقب خلال مفوضات كامب ديفيد وعلق السادات على ما أثير بشأن نية إثيوبيا بناء سدود على فروع النيل بالهضبة الحبشية «كرد فعل » من جانب الأخيرة على مبادرة السادات فما كان منه إلاّ أن أعلن بأن العبث بمياه النيل من أى طرف من الأطراف لن يكون له إلاّ رد فعل واحد هو اللجوء إلى قوة السلاح !! ..

(١)وسعد الدين إبراهيم وآخرون : مصر والعرب – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام _ العدد ٥٨ عام ١٩٨٤ ص٩٣.

ورد الرئيس الأثيوبى – فى ذلك الوقت – مانجستو هيلا ماريام بالتهديد علنا بتحويل حوض النيل من مجمع للمياه WATERSHED إلى بركة من الدماء BLOODSHED [(١)] . ومن ثمَّ كان هذا التلاحى بين (السادات / مانجستو) مدعاة لصنع حالة من التوتر والعصبية تلقفه بعض مراكز تطور الصراعات فى (أوروبا وامريكا) وأطلقت بالونة اختبار مسماها « حروب المياه » وأشارت إلى أن القرن القادم [الحادى والعشرين] لن يكون قرن التصارع على النفط أو العناصر الأخرى بقدر ما سيكون الماء هو العنصر الفاعل والسبب الرئيسى فى حروبه وصراعاته [(٢)]بل غلب فعلا على بعض الكتابات الغربية / الأمريكية بأن الصراع العربى / الإسرائيلى بمجرد صراع دائم على إدارة وتوزيع المياه المشتركة من دجلة والفرات إلى النيل مرورا بالأردن والليطانى .

والجدير بالبيان فى هذا الصدد بأن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل فى عهد السادات والمبرمة فى عام ١٩٧٩م كانت العامل الأساسى الذى أدى إلى تغييرات سلبية للغاية على الدور الإقليمى المصرى فى أفريقيا حيث حدثت قطيعة عربية « عارمة» بعد ظهور الجبهة القومية للصمود والتصدى من ١٧ دولة عربية واستثناء الصومال والسودان وسلطنة عمان ... ومن ثم حولت الدول العربية المناهضة لمنهج السادات (جبهة الصمود والتصدى) معركتها السياسية مع مصر إلى الساحة الأفريقية وبدأت مرحلة عدم الاستقرار فى العلاقات العربية / الأفريقية تتصاعد بوتائر متسارعة

---

(١)د.ضياء الدين القوصى : الاستخدام الأمثل لمياه حوض النيل _ السياسة الدولية العدد١٥٨ أكتوبر ٢٠٠٤ ص٩٠

١٥– د.ضياء الدين القوصى : مرجع سابق ذكره ص٩١.

(٢)حبيب عائب : المياه فى الشرق الأوسط – الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات – الهيئة المصرية للكتاب ٢٠٠٩ ص٣.

(وقد ظهر التخبط الشديد لسياسة السادات الأفريقية سواء مع الدول الأفريقية العربية أو الدول الأفريقية فى جنوب القارة حيث ظهر التوتر الشديد بين السادات والقذافى (١٩٤٠-.....) فى عام ١٩٧٧ [١] . كما ساند أنور السادات (١٩١٨-١٩٨١) وكثف علاقته التكاملية مع السودان (جعفر النميرى) وأنشأ مجلس للدفاع المشترك بين البلدين (مصر والسودان) بناء على اتفاقية الدفاع المشترك والتى تم توقيعها فى عام ١٩٧٦.. وقد حاولت مصر فى عهد السادات دعم الدولتين (السودان/ الصومال) اللتين تمثلان سندها فى المنطقة خاصة فى مواجهة التحركات السوفيتية الأثيوبية وفى هذا الإطار أمدت مصر (السادات) السودان بمساعدات متنوعة وساندت الصومال بعد ما دارت عليها الدوائر إبان حرب الأوجادين عام ١٩٧٨ ..وقد تمكنت « القاهرة » بذلك من تعزيز موقف البلدين وحالت دون انضمامها لمعسكر بغداد أو الجبهة القومية للصمود والتصدى والمناوئة للسياسة المصرية الساداتية ... وقد وصل تخبط السادات إلى أقصى مداه فى القارة الأفريقية بمساندة تنزانيا أثناء نزاعها مع أوغندا فى مارس ١٩٧٩ خاصة بعد أن أرسلت ليبيا (القذافى) قوات عسكرية لأوغندا ووقفت مصر (السادات) موقفاً مساندا لحكومة موبوتو فى زائير (الكونغو الديمقراطية) أثناء أزمة (شابا) عامى ١٩٧٧ \ ١٩٧٨ كما وقفت مصر (السادات) موقفا مؤيدا للجناح المناهض الآخر والذى تؤيده ليبيا فى تشاد[٢] . وهذه الأمور جميعها تدل دلالة قاطعة على أن سياسة السادات مبنية على التوتر وتسخين بؤر الصراع وإدارة الظهر للعرب بعد عام ١٩٧٧ وخلق بؤر توتر مع ليبيا والاتحاد السوفيتى فى أفريقيا.

(١)د.محمود ابو العنين : مرجع سابق ذكره ص٤٥.

(٢)د.محمود أبو العنين: مرجع سابق ذكره ص٤٥.

٢. مبارك وسياسته الأفريقية ودول حوض النيل وإخفاق الدور المصرى:

اعتمد حسنى مبارك (١٩٢٨-.....) فى سياسته العربية على نهج الانكفاء على الذات المصرية دون التدخل فى الشأن العربى وحتى لا يسبب تناقصا بين سياسته العربية وسياسة إسرائيل وأمريكا حيث أبقى على علاقات(ساخنة) مع الثانية وعلى سلام «بارد» مع الأولى بما لا يعكر الصفو وتكدير العلاقة مهما كانت باردة... وكان من المأمول من مبارك (١٩٢٨-......) كما يرى عديد من الباحثين أنه سيجد منطقة وسطى بين مثالية عبد الناصر الراديكالية وواقعية السادات (الممضة) ولكن لم يحدث ذلك على المستوى العربى وحصل انحسار شديد للدائرة العربية فى اهتمام السياسة (المباركية) كما تراجعت - أيضاً - الدائرة الأفريقية فى اهتمامات السياسة المصرية فى عهد مبارك والتى انشغلت بدوائر الحركة الإقليمية الجديدة والتى ظهرت مواكبة للمشروعات (الإقليمية) والمتمثلة فى إقامة نظام إقليمى شرق أوسطى للأمن والتعاون والتى بدأت رسميا منذ يناير ١٩٩٢ فى أعقاب أعمال مؤتمر السلام peace conference بمدريد فى أكتوبر عام ١٩٩١ حيث تلى ذلك عدة مؤتمرات اقتصادية (الدار البيضاء عام ١٩٩٤- مؤتمر عمان والقاهرة والدوحة).

وقد تنافست تيارات العروبة والشرق أوسطية والبحر المتوسط والدائرة النيلية أو وحدة وادى النيل وفى نفس الوقت لم تطرح الدائرة الأفريقية كمجال للحركة المصرية فى هذا النقاش الدائر فى مرحلة التسعينيات [١] . بينما ظهرت إسرائيل مرة أخرى على الساحة الأفريقية وبشكل أقوى مما كانت عليه من قبل وخاصة بعد مؤتمر مدريد للسلام بين العرب وإسرائيل !!!!

(١)د.محمود أبو العنين: مرجع سابق ذكره ص٤٥.

فعلى الرغم من وجود آليات للتعاون الإقليمي بين دول حوض النيل (مصر/ السودان كينيا / زائير (الكونغو الديمقراطية) تنزايا / أوغندا ، أثيوبيا / بورندي/ رواندا أريتريا) في الثلاثين سنة الأخيرة إلا أن هذه الآليات Mechanisms قد أصابها الضمور والتآكل ولم تؤت أكلها بل أصاب أدائها الهشاشة والخور !!! فقد فشل تجمع الأندوجو (الإخاء بالسواحيلية) رغم أن مصر كانت صاحبة فكرة إنشاءه بتأييد من الكونغو الديمقراطية (زائير) والسودان ويضم أغلب دول الحوض بمنطقة شرق ووسط أفريقيا حيث تم الإعلان عنه في عام ١٩٨٣ وكان الهدف من التجمع دعم التعاون بين دول المجموعة في مجال التنمية وتبادل الخبرات في كافة المجالات .. [١] إلا أن التجمع أصابه الضمور - كما أسلفنا - كما أصاب الضمور تجمع « التيكونيل » وهو تجمع للتعاون الفني بين دول حوض النيل أنشى عام ١٩٩٢ بمشاركة ست دول (مصر / السودان / تنزانيا / رواند / الكونغو الديمقراطية) وحصلت بقية دول الحوض على صفة مراقب ولكن أصاب هذا التجمع ما أصاب سالفه من ضمور وفقدان القدرة على التعاون .. كما حدثت مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ والتي كانت تستهدف تشكيل كيان أفريقي يقوم على مفهوم المنفعة والمصالح المتبادلة بين دول حوض النيل والتي انضمت كلها للمبادرة باستثناء أريتريا بشكل مراقب فقد كان هدف المبادرة الوصول إلى التنمية المستدامة Sustainable development بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض النيل والعمل على دفع آليات التعاون المشترك بين دول النهر .. [٢] ..

(١) ممدوح الولي :اقتصاديات دول حوض النيل ـ مكتبة جزيرة الورد طبعة ٢٠١٠ ص٢٤٢ .

(٢) ممدوح الولي : مرجع سابق ذكره ص٢٤٣ .

كما تم صياغة مشروع الربط الكهربائي (في عهد مبارك) والذي يهدف إلى ربط توليد الطاقة « الكهرومائية » النظيفة من المنابع الأثيوبية في في السودان ومصر- والربط الكهربائي بين السودان وأثيوبيا ولكن هذه المشروعات وغيرها لم تكن دافعة للتعاون المصري / الأفريقي على مستوى دول الحوض بل أصابها الترهل والضمور مما أتاح الفرصة الذهبية لإسرائيل نتيجة الإخفاق دومًا بين مصر وبين دول حوض النيل خاصة والدائرة الأفريقية عمومًا انضافت إلى فرص إسرائيل بعد مؤتمرات السلام العربية / الإسرائيلية !!!

فى إطار هذا المناخ استطاعت إسرائيل أن تستأنف - بشكل متعاظم - علاقتها مع ٣٨ دولة أفريقية بعد أن خرجت منها مدحورة فى السبعينيات والثمانينيات !! وقد ركزت فى عودتها « **غير المحمودة** » على منطقة حوض النيل والبحر الأحمر وهى المناطق المؤثرة فعليا على الأمن القومى المصرى والعربى كما بانت منافساً قويا لمصر- فى مجال تقديم المعونات العسكرية والفنية أو حتى فى مجالات الزراعة والرى والتى كانت « حكرًا» على المصريين فى أفريقيا . وفى التسعينيات أيضاً وبينما كانت القوى الأخرى (إسرائيل \ إيران) تكتسب وضفاً متميزا داخل القارة الأفريقية على حساب السياسة المصرية الأفريقية المفقرة للاستيراتيجية المطلوبة حيث ظهرت مصر فى عهد مبارك وقد بدا عليها « التراجع » الشديد وتجمدت قدراتها على الحركة الفاعله والمؤثرة داخل دائرتها الأفريقية حيث تم تصفية الوجود المصرى التاريخى فى السودان بعد عده إجراءات اتخذتها حكومة السودان فى عهد عمر البشير (مثل ترحيل البعثة التعليمية المصرية – تجميد أنشطة الرى المصرى - الاستيلاء على ممتلكات واستراحات المصريين - إثارة مشكله الحدود فى منطقه حلايب وشلاتين - التلويح بإغفال وإهمال اتفاقية الانتفاع بمياه نهر النيل لعام ١٩٥٩ المنعقدة بين مصر والسودان) ...

كما لم تنجح المساعى المصرية فى تأسيس تنظيم إقليمى مؤسس ومستقل لمجموعه دول حوض النيل بعد تجميد الأندوجو منذ عام ١٩٩١ فقد فشلت مصر ـ (مبارك) فعليا فى الانضمام لبعض التنظيمات التى تكفل تفاعلا اقتصاديا وتجاريا مع مشرق أفريقيا وجنوبها !!! وبذا نتفق مع العديد من الباحثين بأن مصر فى عهد مبارك بحاجة ماسة وملحة – (وبعد إثارة أزمة دول حوض النيل الأخيرة)– إلى إعادة صياغة رؤية مستقبلية تعيد مصر ثانية إلى أفريقية وبشكل متعاظم وفعال ومؤثر بعد أن أدارت ظهرها لأفريقيا وتغافلت عنها وخرجت من ساحتها وفى ظل تنامى الوجود الصهيونى (الإسرائيلى) فى القارة والذى يتزايد تناميه وتعاظمه وتأثيره بشكل كبير مشكلا تهديداً مباشرا على الأمن القومى المصرى وبشكل لا يمكن إنكاره أو تجاهله والتغافل عنه وفى ظل وجود أمريكى داعم لهذا التوجه الإسرائيلى ومتسق معه والذى يأتى العامل الاقتصادى كأحد أهم محاوره ذلك أن أهداف إسرائيل (الصهيونية) الاقتصادية تقوم على فكرة استغلال موارد هذه الدول الأفريقية من الخامات والسلع الأولية والتى تتسم فى العام بأسعارها المعتدلة وقربها من الدولة العبرية (إسرائيل) من خلال البحر الأحمر مع استغلال حاجه أسواق الدول الأفريقية للعديد من السلع والخدمات. (١)

ولعل الصفحات التالية ستكون أكثر وضوحا فى شرح خلفيه الأزمة فى حوض النيل وبين دولها وتجدد الأزمة ومسارها المستقبلى .

---

(١)محمد نبيل الشيمى : العلاقات الاقتصادية بين مصرـ ودول حوض النيل _ السياسة الدولية العدد ١٥٨ أكتوبر ٢٠٠٤ ص٩٦.

الباب الرابع : أزمة نهر النيل الآنية بين دول حوض النيل جذورها وأسبابها وإدارة الأطراف اللازمة وسيناريوهات الحل

الفصل الأول : الأزمة المتفاقمة بين دول حوض النيل وخلفيتها التاريخية وأسباب تجددها

منذ أحداث الثالث عشر من إبريل / نيسان المنصرم والخلاف بين دول حوض النيل يتصاعد بين دولتى « المصب» مصر- والسودان وبين دول المنبع وذلك بعد فشل دول الحوض فى « شرم الشيخ » حيث أعلنت دول المنبع وفى القلب منها « إثيوبيا »بأنها بصدد التوقيع على اتفاقية فى الرابع عشر من مايو / أيار بمدينه عنتيبى بأوغندا مقر سكرتارية مبادرة حوض النيل – ولم يكن هذا الحدث المتصاعد بعد الإجتماع – المشار إليه – والخلاف بشأنه كان الأول من نوعه بل تتجدد هذه الخلافات وتتصاعد ربما كل عقد من الزمان على وجه التقريب نظرًا للخلاف البين بين الرؤية المصرية / السودانية والرؤية الأثيوبية منذ ما بعد الستينيات..

وقبل أن نطرح ما حدث من خلاف وما تصاعد منه من تراشقات واتهامات وتصاريح شابها فقدان الكياسة وتنبئ عن عجز الأطراف في إدارة الأزمة crisismanagement وخاصة الإدارة المصرية وحكومتها !!!

وقبل أن نستطرد فى الحديث نوضح بداءة الدوافع والتى جعلت من إثيوبيا بمثابة رأس الحربة فى هذا الصراع conflict !!

فمن المعروف جيولوجيا geology أن مساحة حوض النيل على وجه التحديد كما ذكر الجيولوجى المتميز د. رشدى سعيد (١٩٢٠–...) تصل إلى ٢,٩٦٠,٠٠٠ كيلو متر مربع لا يزيد الجزء من هذه المساحة الذى تسقط عليه الأمطار ذات الأثر فى إيراد النهر على الربع أما الجزء الباقى من مساحة الحوض فإنه يقع إماّ فى منطقة الصحارى المدارية القاحلة أو فى إقليم السافانا الذين يكتتبان أقل القليل من المياه للنهر وتقع مصر والجزء الشمالى من السودان فى الجزء القاحل من هذا الحوض ...

أما باقى دول الحوض فإنها تقع فى مناطق الأمطار مما يجعل من نهر النيل مصدراً ثانويا للمياه فيها . [1] . ويرى الدكتور رشدي سعيد بأن للنيل مصدران أساسيان للمياه هما :

١- الهضبة الاستوائية ذات الأمطار المنتظمة طوال العام (وتزيد فى فصلى الربيع والخريف).

٢- المرتفعات الأثيوبية ذات الأمطار الهادرة فى فصل الصيف ويصل إلى مدخل مصر الجنوبى ٨٦٪ من المياه من مرتفعات « إثيوبيا » بينما يصل ١٤٪ من المياه من الهضبة الاستوائية .... [2] .

والجدير بالبيان والتوضيح فى هذا الصدد بأنه لا توجد مشاكل « مياه » فى معظم دول الحوض بسبب مصادر المياه ولاسيما دول الهضبة الاستوائية ولكن الأزمة Crisis تتخلق – إذن – من كيفية استخدام المياه المتاحة لها !! ولكن يكون الأمر مختلفًا فى حالة دول شرق النيل (مصر- وشمال السودان وأثيوبيا) والتى تعتمد أساسًا على مياه « المرتفعات الأثيوبية فإن مشاكلها مع المياه تنصب فعليا فى محدودية كميه المياه النابعة من هذه المرتفعات وفى أسلوب وطريقه قسمتها فيما بينهما وتسبب القسمة الحالية لهذه المياه » توترا « بينهما بسبب أن كلا من إثيوبيا دولة المنبع والسودان دوله الممر تشعران » بالإجحاف البيّن « لأنهما لا يحصلان على نصيب عادل منها وان مصر تستحوز على نصيب الأسد والجزء الأكبر منها ... [3] ....

(١)د . رشدى سعيد : مصر المستقبل المياه – الطاقة – الصحراء – دار الهلال ٦٣٩ محرم ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م ص ١٩٩.

(٢)د . رشدى سعيد : مرجع سابق ذكره ص ٢٠٠.

(٣) د . رشدى سعيد : مرجع سابق ذكره ص ٢٠١.

ومن المعروف أن مياه المرتفعات الأثيوبية يتم قسمته طبقا لا تفافية مبرمة بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ والتى تم عقدها وإبرامها فى ظروف سياسية دولية إقليمية شديدة التعقيد وقد أصر السودانيون استثمارًا منهم لهذه الظروف فى عام ١٩٥٧. وقبل عقد الاتفاقية – على تبرؤهم وتنصلهم من نصوص اتفاقية عام ١٩٢٩ وأكدوا – بشكل لا لبس فيه – بأن بلدهم والذى أصبح جمهورية مستقلة ذات سيادة sovereignty غير ملزم « مطلقًا » باتفاق تم تحت نير الحكم الإنجليزى / المصرى عام ١٩٢٩ وما فتئ السودانيون بأن يعدو العدة والعتاد لبناء سد الروصيرص على النيل الأزرق تجاوزًا منهم وتجاهلا لاتفاقية ١٩٢٩ ولكن يدفعوا مصر ويجبرونها على التفاوض على أسس جديدة كما أعلنت الحكومة السودانية منطقه «حلايب» دائرة انتخابية فى ذات الوقت أعلن عبد الناصر (١٩١٨–١٩٧٠) عن منطقه «حلايب» دائرة انتخابية مصرية ومن ثم . تم تحشيد القوات المصرية وتحيشيها على الحدود بين البلدين وسرعان ما تدخل الأشقاء العرب فى حل الأزمة crisis ثم وافق السودان – بعد عدة أشهر – على قيام مصر ببناء السد العالى [١] .

ويمكن لنا فى هذا الصدد أن نتفق مع بعض الباحثين فى أنه تاتى أهمية اتفاقية عام ١٩٥٩ على أنها « الاتفاقية الوحيدة » والتى وافقت على عقدها مع السودان (أحد أقطار نهر النيل) وهذه الاتفاقية تخص دولتين من دول النهر وقد نال السودان من إبرامها ٥, ١٤ مليار مكعب ونالت مصر منها ٥, ٧ مليار متر مكعب أضيفا إلى نصيبها من المياه طبقا لاتفاقية ١٩٢٩ فأصبح لمصر كميه من المياه بلغت ٥, ٥٥ مليار متر مكعب كما أصبح السودان ٥, ١٨ مليار متر مكعب [٢] .

(١) حبيب عائب : المياه فى الشرق الأوسط – الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات – الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ٢٠٠٩ ص١٢٧.

(٢)حبيب عائب : مرجع سابق ذكره ص١٢٧.

وعلى الرغم من أن إثيوبيا لم تكن تستخدم روافد النيل النابعة من هذه الروافد وعلى أى مقياس واسع يبدو عسيرا بسبب صعوبة إقامة السدود الكبيرة عليها بالنظر إلى أنها تشكل (خوانق) ذات انحدار كبير تحفها أراض وعره غير صالحة للزراعة تقطنها قبائل تكاد تكون خارج سيطرة الحكومة الأثيوبية .. فإن موضوع استخدام هذه الروافد والمطالبة (اللحوحة) بحصة من مياهها كان ولا يزال من القضايا والتى شغلت إثيوبيا على الدوام (١) . والأزمة (الأخيرة) وتوابعها خير مثال لتجددها وتصاعدها كل حين من الدهر !! وما ذكره د.رشدى سعيد (١٩٢٠-......) منذ سنوات مضت من صعوبة إقامة السدود على روافد لنيل فى إثيوبيا ذكره الخبراء بعهد البحوث والدراسات الأفريقية مؤخرا حيث توقع الدكتور عباس شراقى أستاذ الموارد الطبيعية بمعهد البحوث - بعد تفجير الأزمة الأخيرة فى ١٣ ابريل / نيسان - أن فكره إنشاء سدود على النيل عرضه للانهيار والتدمير بسبب طبيعتها الجغرافية حيث أن الطبيعة الجيولوجية تعمل ضد إثيوبيا التى تنقسم إلى شقين بسبب الأخدود الأفريقى العظيم الذى يشطرها وبخلاف ذلك فان إثيوبيا عبارة عن هضبة شديدة الإرتفاع عن سطح الأرض ٤٦٢٠ مترًا فوق سطح البحر وتنحدر ١٠ أمتار لكل كيلو متر مربع وفى مناطق أخرى تعانى شدة الانخفاض عن سطح البحر الأمر الذى يؤثر بالسلب على بناء السدود بل يدمرها تدمير كما حدث من قبل .. وأوضح شراقى بأن إثيوبيا - من هذا المنطلق - أغنى وأفقر دولة state فى المياه فى الوقت ذاته ..!!... مقارنه ببقية دول حوض النيل فرغم أنها تملك ٩ أنهار و٤٠ بحيرة بينهما بحيرة « تانا » المصدر الرئيسى لمياه النيل الأزرق إلا أن نصيب الفرد فيها من المياه لا يتناسب مع عدد الأنهار والبحيرات العديدة في إثيوبيا (٢) .

---

(١)د . رشدى سعيد : مصر المستقبل .. المياه – الطاقة – الصحراء – دار الهلال العدد رقم ٦٣٩ محرم ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤م ص٢٠٣.

(٢)المصرى اليوم يوم السبت ٢٩/ ٥/ ٢٠١٠ العدد ٢١٧٦ الصفحة الثامنة بعنوان « خبير معهد البحوث الأفريقية : سدود إثيوبيا على النيل ستنهار بسبب طبيعتها الجغرافية ».

والقضية بالنسبة لإثيوبيا وباعتبارها راس حربة دول المنبع أنها قد ألغت من جانب واحد اتفاقية ١٩٠٢[١] . ورفضت الاعتراف بشرعية اتفاقية ١٩٢٩ واعتبرت إثيوبيا اتفاقية عام ١٩٥٩ والتى تم عقدها وإبرامها بين (مصر والسودان) باطلة وغير صحيحة بالنسبة لها .. وقد أصرت غداة التوقيع على الاتفاقية الأخيرة بين مصر والسودان بأنها فى المستقبل لن تقدم أية تنازلات لدول لا تعترف بحقوقها فى مياهها كما رفضت – مطلقا– المشاركة فى اللجنة الفنية المشتركة والتى تقرر تشكيلها بناء على بنود اتفاقيه ١٩٥٩.

صحيح أن الوضع المائى وطبقا لاتفاقية عام ١٩٥٩م المبرمة بين مصر والسودان هى ٥,٥٥ مليار متر مكعب سنويا تحصل عليها مصر منذ أن كان عدد سكانها ٢٠مليون نسمة بينما عدد سكانها الآن ٨٠ مليون نسمة ..

ويعني ذلك ثبات حصة مصر من مياه النيل - كما ذكر ممدوح الولي - في كتابه « اقتصاديات دول حوض النيل » عنده ٥,٥٥ مليار مترمكعب سنويًا فقد أدت الزيادة السكانية والتي شهدتها مصر بالنصف الثاني من القرن العشرين إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من تلك الحصة بشكل ملحوظ من حوالي ٢٧٠٠ متر مكعب سنويًا للفرد عام ١٩٥٠ إلى ٨٥٨ متر مكعب عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد إلى ٥٣٤ متر مكعب عام ٢٠٣٠م نظرًا لهذا الثبات في حصة مصر

---

(١)فى ١٥ مايو ١٩٠٢ تم التوقيع فى أديس أبابا (العاصمة) (اثيوبية) على اتفاقية خاصة بالحدود boundaries بين السودان المصرى – الإنجليزى وإثيوبيا وإريتريا وبين المملكة المتحدة وإثيوبيا وبين بريطانيا وايطاليا وإثيوبيا وفى المادة الثالثة من تلك المعاهدة تعهد الإمبراطور مينليك ملك الملوك إزاء بريطانيا بألا يقيم أى منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يمكن أن تعوق تصريف مياه تلك المصادر فى النيل إلا باتفاق مع حكومتى بريطانيا وحكومة السودان المصرى / الإنجليزى .

انظر المصدر : المياه فى الشرق الأوسط – الجغرافيا السياسية للموارد النزاعات لحبيب عائب . ص١٥٦.

فمياه النيل تعطى ٩٥ ٪ من احتياجات مصر المائية كما تستخدم مصر حاليا ٦ مليارات متر مكعب من المياه الجوفية سنويا (ويمكن زيادتها إلى ١٠مليارات) وهناك كميات من المياه الجوفية فى الصحارى المصرية والوادى الجديد وشرق العوينات وتأتى بعد ذلك مياه الأمطار والسدود والتى لا تتعدى ٢ مليار متر مكعب سنويا كما ذكرت د. ثناء فؤاد عبد الله فى دراستها وأنه يمكن زيادة موارد مصر المائية بإنشاء مزيد من المشروعات كالسدود والخزانات الأرضية وإضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة فى نظم الرى وترشيد سياسة استخدام المياه منزليا وصناعيا وحماية مياه النيل من التلوث [1] . وقد قدرت الدراسات المائية الاحتياجات المائية لمصر بنحو ٣٢ مليار متر مكعب من المياه الإضافية حتى عام ٢٠٥٠ بينما تحتاج أثيوبيا إلى ٩مليارات متر مكعب سنويا وأوغندا تحتاج ٥ مليارات متر مكعب سنويا وتحتاج السودان إلى ١٢ مليار مكعب إضافية بينما لا تحتاج الكونغو (زائير) وبورندى ورواندا إلى مزيد من المياه الإضافية وهذا يعنى بالفعل أن جمله ما تحتاجه دول الحوض من المياه تصل إلى ٦٠ مليار متر مكعب

ويتمحور الخلاف – إذن – بين دول المصب ودول المنبع نظرا لشح المياه والحاجة الماسة إليها إلى رؤتين : رؤية تطرحها إثيوبيا وتصر عليها خلال تعاقب المراحل التاريخية وكأنها بمثابة استيراتيجية لها وهى مصدر الخلاف الذى نشب منذ منتصف الخمسينيات حيث تتمحور الرؤية الأثيوبية حول عدم قبول وعدم منح أى شيء لدول أسفل النهر (المصب) طالما لم يسمح لها بتنفيذ منشآتها الهيدروليكية الخاصة

(١)د . ثناء فؤاد عبدالله : الخلاف بين دول حوض النيل يدور حول تقاسم ١٠٠ مليار متر من المياه .. بينما يهدر ١٥٠٠مليار منها فى البحر – جريدة القاهرة ص٤ العدد٥٢٤ الثلاثاء ٢٥ مايو٢٠١٠.

وفى حالـة شروع مصرـ والسـودان أو أى مـنهما منفـردا فى إقامـة أى إنشـاءات « هيدروليكية» فستبذل أديس أبابا كل ما فى وسعها لمنع ذلك حتى تحـول دون إنشـاء أمر واقع يمكن أن يتحول إلى حق مكتسب غير قابل للطعن فيه ويمكن تطبيق هـذا المنطق على كل من السد العـالى وقنـاة جـونجلى وغـير ذلـك مـن المشـاريع الأخـرى وتنكر إثيوبيا اعتماد مصر وغيرهـا عـلى الجانـب القـانونى باعتبـار أن نهـر النيـل نهـرا دوليا International River استثناء على كونـه صـالح للملاحـة فى عـدة أجـزاء من مجراه بل تؤكد إثيوبيا عـلى أن النيـل لا يمكـن اعتبـاره نهـرًا دوليًـا بـأى حـال مـن الأحوال وتتمسك فى هـذا الشـأن حرفيًـا بـالتعريف الـذى وضـعته الرابطـة الدوليـة للحقوق فى إعلان هلسنكى. ويعتمد موقف إثيوبيا فى هذا الصدد الشائك.

كـما يقـول حبيـب عائـب – عـلى محـورين مركـزيين يتمثـل أحـدهما : فى عـدم الاعـتراف إطلاقـا بوضـع النيـل كنهـر دولى International River لـدرء أي إمكانية لتنظيم مجرى النيل الأزرق النابع هو وروافده من أراضى إثيوبيا .. والمحور الثانى يترتب على المحور الأول فى الـرفض المطلـق والقـاطع لاتفاقيـه تقاسـم : مياه النهر ومنها بالتحديد اتفاقيات ١٩٥٩ (بين مصر والسـودان) ومختلـف الاقتراحـات حول إدارة شئون النهر بشكل مشترك ٠

وهدف أثيوبيا واضح لا لبس فيه ولا غموض فى الرؤية حيث تستهدف – دومًـا – عـلى ضـغط مسـتمر إزاء السـودان ومصرـ لـدفعها دفعهـا إلى مسـاندتها فى تنفيـذ سياستها الإقليمية والمحلية بل والدولية أيضا وقد نشرت جامعة أديس أبابا فى عـام ١٩٨٤ دراسة أوضحت الرؤية الأثيوبية – بشكل لافت للنظر – بأن (أثيوبيا تتحكم تماما بفضل النيل فى كل من مصر والسـودان وأنـه يكفـى التصرـف فى ١٠٪ مـن الميـاه المخصص للرى فى البلدين لكى يصبح بذلك مسألة حياه أو موت ٠.

ويبدو الموقف المصرى فى مجمله - كما تذكر الباحثة ثناء فؤاد عبد الله - مرتكز على أساس قناعة صاحب القرار المصرى تماما وثقته فى صلابة وقدرة الموقف القانونى لمصر فى مسألة تقسيم مياه حوض النيل استنادًا على اتفاقية عام ١٩٢٩م بين مصر وبريطانيا (العظمى) والذى تمت مراجعته فى عام ١٩٥٩ (بين مصر والسودان) وتمتلك (القاهرة) و(الخرطوم) بمقتضاها بموجب هذه الاتفاقية بأحقيتهم فى نقض أى أعمال أو إنشاءات يمكن أن تؤثر على حصتها من مياه النهر مثل السدود والمنشآت الصناعية اللازمة للرى كما أن الوقائع التاريخية كانت بمثابة القاعدة القانونية (الملزمة) والمتضمنة عدم إقامة أية أشغال على النيل وفروعه وعدم اتخاذ أية إجراءات يمكن أن تنقص من كميات المياه التى تصل إلى مصر أو ينخفض منسوبها على نحو يضر بمصالحها .....

وفى عام ١٩٩١ اعترفت أوغندا بالتزامات وتعهدت أثيوبيا عام ١٩٩٣ بعد الأضرار بمصالح مصر وحماية مياه النهر والحفاظ عليه ... كما أن مصر تعتمد على مبادرة حوض النيل عام ٢٠٠٠ والتى تقتضى إنشاء وتكوين مفوضية لدول حوض النيل تعمل على إنشاء مجموعة من المشروعات التنموية ذات المنفعة المشتركة لأكثر من دولة state فى قطاعات الكهرباء والرى والزراعة والثروة السمكية والملاحة النهرية .. وفى إطار المبادرة – المشار إليها سابقا – تم تشكيل مجلس وزارى ولجنة استشارية فنية وينضاف – أيضا – لما طرحته الباحثة ثناء فؤاد عبد الله قناعه مصر الدائمة بقانونية أن نهر النيل نهرًا دوليًا International River وبذا يكون على إثيوبيا فى حالة الاحتكام إلى قواعد القانون الدولى International law أن تكن ملزمة باحترام (الحقوق المكتسبة) وبالأخص حقوق دولتى مصر والسودان بما فى ذلك حصص المياه المقررة بمقتضى اتفاقيات عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان [١] .

(١)حبيب عائب : المصدر السابق ذكره ص١٥٠.

الفصل الثاني : إدارة الأزمة وسيناريوهات الحل

بعد فشل اجتماع١٣ابريل \نيسان الماضى والمنعقد فى مدينه شرم الشيخ وتوقيع أربعة من دول حوض النيل وهى إثيوبيا وتنزانيا وروانـدا وأوغندا فى العاصمة الأوغندية غتيبى ثم توقيع كينيا على الاتفاقية بعد اجتماع عنتيبى فى ١٤ مايو ٢٠١٠حيث تم نقل الاتفاقية إلى نيروبي لتوقيع الحكومة الكينية ..ومنذ هذه الأحداث والأمور مرشحه بالفعل للاحتقان والصراع conflictبين مصر من دول أسفل النهر وبين إثيوبيا رأس الحربة فى دول المنبع ..ومن خلال استقراء الأحداث نرى أن الأمر برمته قد أزاد طينه بله إدارة الحكومة المصرية للأزمة crisisوتدخل أطراف دولية فيها التصريحات الوزارية والرئيسية من من كل طرف وتناول بعض المسؤولين السياسيين للحدث وتوابعه بمنهج إعلامي وليس بمنهج سياسى عقلانى. ورغم اعتراضنا على الخطاب السياسى والذى تبنته الإدارة المصرية فى أعقاب أزمة دول حوض النيل إلا أن هناك بعض الباحثين المصريين ماقدر وأثنى على العقلانية rationalismفى الخطاب السياسى المصرى وقد ظهر ذلك واضحًا من خلال دراسة ثناء فؤاد عبد الله والتى أقرت فيها على الخطوات العملية الجادة للموقف المصرى على هذا النحو

أولا : قيام الإدارة المصرية للأزمة مخاطبة الأطراف المانحة (إثيوبيا ودول المنبع) للتنبيه على عدم قانونية أى تحويل لأية مشروعات مائية سواء على مجرى النيل أو منابعه مما يمكن أن يؤثر سلبيا على الأمن المائى watersecrityلدولتي المصب مصر والسودان .

ثانيا : تأكيد الإدارة المصرية على عدم وجود نية مستقبلية لدي مصر للتوقيع على الاتفاق الجديد ما لم يكن هناك ثمة إقرار لقاعدة (الخلاف) بين دول حوض النيل والذي يدور حول تقاسم لقاعدة (التعامل) بين دول حوض النيل

على غرار المعمول به في أحواض الأنهار العالمية وبالتالي هناك قواعد دولية (ضابطة) و(منظمة) لهذه الأنهار وهو ما يقضي بإخطار مسبق لدول المصب بشأن أية مشروعات تجري على مجري النهر وأن تكون هذه القرارات حائزة على الإجماع [١] .

ثالثا : تأكيد مصر على فتح باب التفاوض والحوار الدولي مجددا مع مراعاة أن تتناسب حصص ومعدلات الدول في المياه بما يتناسب مع طول مجري النهر في كل دولة من الدول المشاركة فيه

رابعا : تأكيد مصر على استعدادها للمشاركة والتعاون في مشروعات زيادة الاستفادة من ١٦٠٠ مليار متر مكعب هي حجم مياه نهر النيل الفاقدة والتي لا يتم بحال من الأحوال الاستفادة منها سوى في حدود ١٠٠مليار متر مكعب [٢] .

و من الملاحظ أن الاتفاق الجديد بين دول المنبع (و هو مناط الأزمة ومحورها) ينص على إقامة مشروعات الري والسدود المائية لتوليد الكهرباء في دول المنبع بدعوى إقرار الدول الموقعة لتقاسم جديد !! بيد أن ما طرحته الباحثة د. ثناء عبد الله يعبر عن عديد من الفرضيات والتي يناقضها واقع الأزمة وتصاعد أحداثها وتصريحات المسئولين وإدارتهم للأزمة crisis بشكل احتوى على عديد من التناقضات والانفعالات الزائدة والتصريحات المتشنجة

مما يؤكد على أن الأزمة مرشحة للاحتقان والتصعيد وان إدارتها (بإخفاق)

(١)د . ثناء فؤاد عبدالله : الخلاف بين دول حوض النيل يدور حول تقاسم ١٠٠ مليار متر من المياه .. بينما يهدر ١٥٠٠ مليار منها فى البحر- جريدة القاهرة ص٤ العدد ٥٢٤ الثلاثاء ٢٥ مايو٢٠١٠.

(٢)د . ثناء فؤاد عبدالله : المصدر السابق ذكره.

يوضح بجلاء إخفاق مصر في علاقتها الخارجية بأفريقيا وما يلي يوضح ذلك:-

أولا : بعد توقيع إثيوبيا ورواندا وأوغندا وتنزانيا على اتفاقية إطارية (جديدة) في عنتيبي يوم ١٤ / ٥ / ٢٠١٠ وغابت (كينيا وبورندي) عن حضور التوقيع وإذا بالإدارة المصرية تلوح باتخاذ جميع الإجراءات للحفاظ على حقوقها وقد أعلن ذلك وزير الموارد المائية والري بعد أن قطع زيارته لهولندا معلنا بأنه في حالة إصرار دول المنبع على توقيع الاتفاقية (منفردة) فإن القاهرة ستتخذ جميع الإجراءات القانونية والدبلوماسية للحفاظ على حقوقها [١] . كما وردت تصريحات مفيد شهاب وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية في الإعلام المصري معلنا أيضًا بأن (حصة مصر من المياه مضمونة مليون في المئة وهي قضية حياة أو موت) [٢] .

و قد أعادت هذه التصريحات إلى الأذهان الأفريقية التلويح باتخاذ (جميع الإجراءات) وأن المسالة حياة أو موت بأن هناك ثمة مواجهة بين دول المصب ودول المنبع وما أشبه الليلة ببارحة سبعينيات القرن العشرين حينما لوح السادات (١٩١٨ – ١٩٨١) بالحرب ضد إثيوبيا في حالة منعها المياه عن مصر لإقامة مشروع ترعة السلام لري النقب تشجيعًا لإسرائيل للإسراع في خطوات السلام (المزعوم) مما حدا بالرئيس الإثيوبي – في ذلك الوقت – مانجستو هيلا ماريام أن يرد بالتهديد علنًا على السادات كما أشرنا من قبل .... وهذا ما كان واضحا من (رد فعل) رئيس الوزاراء الأثيوبي الحالي (مليس زيناوي) في انتقاده لرفض مصر إعادة توزيع الحصص بين دول حوض النيل ومعلنا بأن مصر (لن تستطيع منعنا من بناء سدود على النيل وأفكار مسئوليها عن ضعف دول حوض النيل بالية [٣] .

---

(١)المصرى اليوم فى ١٥/ ٥/ ٢٠١٠ العدد٢١٦٢.

(٢)انظر المصرى اليوم فى١٣/ ٧/ ٢٢٢١ ص٧.

(٣)انظر جريدة الدستور فى ٢١/ ٥/ ٢٠١٠العدد ٩٨٧.

ثانيا : أن ملف أزمة حوض النيل تدخل فيها بتصريحات متعددة من المسئولين مما أعطي انطباعًا بتوزيع الملف والأزمة crisis على أكثر من جهة وعدم قصر الملف على الدبلوماسية المصرية وقد ظهر ذلك جليًا من خلال تصريح صفوت الشريف رئيس مجلس الشوري وأمين عام الحزب الوطني للصحف قائلا (لن نستخدم آلتنا العسكرية ضد دول منبع النيل وأزمة المياه ليست حياة أو موت) [1] . كما أن وزير خارجية مصر قد أعلن تصريحا نافيًا للحرب وموضحًا رؤية مصر بأن (هناك أطراف تسعي لدفع مصر إلى الحرب).... فهذه التصريحات المتناقضة أحيانا والتي يشوبها عدم الكياسة أعطت انطباعا بأن الملف لا يسير في اتجاه واحد لدي الإدارة المصرية وأن نفي الحرب يؤكد على أن هذا الموضوع كان مثار نقاشات داخل أروقة الحكم وأنه لترطيب الأجواء وتهدئة النفوس الأثيوبية حتي يتم تخفيف وقع أحداث أواخر السبعينات في القرن الماضي واستدعاء مناخ التراشق بالحرب !!!

ثالثا : أن محاولات مصر الدؤوبة في احتواء الأزمة لم تكن كافية مطلقا لترطيب الأجواء وتبريد إحتقان النفوس الأثيوبية والأفريقية داخل حوض نهر النيل رغم دعوة رئيس الكونغو الديمقراطية (زائير) جوزيف كاميلا لمقابلة رأس النظام المصري يوم ٢٣/ ٥/ ٢٠١٠ وأيضًا مقابلة رئيس وزراء كينيا أودينجا إلا أن دول المنبع وعلي رأسها إثيوبيا تعتبر أن إتفاقية عام ١٩٢٩ م هي اتفاقية في حقيقتها صنيعة الاستعمار colonization وهي من مخلفات التاريخ الاحتلالي الاستعماري البغيض ولابد من إعادة النظر فيها وقد ورد ذلك على لسان وزير خارجية تنزانيا (مارك مواندوسيا) في تصريحاته للصحف المصرية [2] .

(١)انظر جريدة المصرى اليوم فى٢٧/ ٥/ ٢٠١٠العدد ٢١٧٤.

(٢)المصرى اليوم فى ٢٢/ ٥/ ٢٠١٠ العدد٢١٧٩.

رابعا : تثبت تصريحات بعض الشخصيات العربية بأن أزمة نهر النيل مرشحة للتصعيد والاحتقان الشديد وان اتفاقية (عنتيني) مقبولة بها ٤٤ بندا تم الاتفاق عليها كما أن مصر والسودان وافقتا عليها فيما عدا نصف بند كما ذكر – الصادق المهدي رئيس وزراء السودان الأسبق وزعيم حزب الأمة – وأن وزارة الموارد المائية والري في مصر والسودان يتحملان المسئولية عن هذا التصعيد ووزر ما حدث من احتقان الأزمة وتصاعدها٠

خامسا : عودة نبرة الحرب wat أو أن الأمر يمثل لمصر حياة أو موت من خلال تصريحات المسؤولين المصريين جعل عديد من الشخصيات العالمية تحذر من حدوث حرب وتصاعد الإقتتال وقد ظهر ذلك جليًا فيما طرحه (روبرت روتنبرج) رئيس مؤسسة السلام العالمي والذي اشتق ذلك من تصريحات المسئولين المصريين !!! وقد طالب (روتنبرج) واشنطن بالتدخل لحل نزاع دول حوض النيل على تقاسم المياه لمنع حدوث أي عمل عدواني بين البلاد !!! ومذكرًا في مقالته في جريدة (بوسطن جلوب) بأن حوالي ٣٠٠ مليون شخص يعتمدون على مياه نهر النيل وأن إثيوبيا وأوغندا عانتا من نقص الطاقة الكهربائية الكبري في السنوات الأخيرة بسبب عدم قدرتها على الاستفادة من مياه نهر النيل وروافده في إنتاج الطاقة.

سادسا : أظهرت أزمة دول حوض النيل وتصاعدها والنزاع بشأنها بأن مصر بالفعل قد أدارت ظهرها للقضايا العربية المصيرية من قبل وان مصر بحاجة ضرورية إلى إعادة العلاقة المصرية / الأفريقية وخاصة دول حوض النيل إلى سابق عهدها وخاصة في العصر الذهبي للعلاقة أيام عبد الناصر حيث أن فرص التعاون التجاري بين مصر وأفريقيا قد تضاءلت حاليا وأصابها الضمور في عهد مبارك وأن التعاون الاقتصادي والتجاري قد يساهم في حل المشكلة

وهـذا مـا بـدا واضـحًا مـن تصريحات وزيـر الطاقـة الأثيـوبي (اليمايهـو تينجـو) للصحف المصرية بأن مبدأ المصالح المتبادلـة والفائـدة المشـتركة بـين البلـدين (مصر- وإثيوبيا) هو الذي سيسود خلال الفترة المقبلة داعيـا الشركات المصرية إلى التوجـه إلى أديس أبابا حيث توجد فرص استثمار وصـفها بأنهـا هائلـة في مصـانع المحـولات واللمبات الموفرة ونقل الطاقة

وهذا ما حاولت مصر تنفيذه مؤخرا ببعث أحمد أبو الغيط وزير الخارجية وفـايزة أبو النجا وزير التعاون الدولي إلى إثيوبيا ومقابلة (مـيلس زينـاوي) رئـيس الـوزراء الأثيوبي لبحث تطورات الأوضاع السياسية في المنطقة والقضايا الإقليمية والتعـاون الثنائي بين البلدين (مصر وإثيوبيا) [1] .

و قد رد (زيناوي على هذه الزيارة – بكلام دبلوماسي مع الإحتفاظ برؤية بـلاده – معلنا بأن هناك حلاً واحدا فقط لمشكلة نهـر النيـل وهـو الحـل الـذي يـرضي جميـع الأطراف ويراعي مصالحهم دون تمييـز وان كـل مـا تحتاجـه أثيوبيـا هـو زيـادة كفـاءة الري بنسبة ١٠٪ وهذا سيكون كافيًا جدًا لأثيوبيا كما أكد على أن علاقة أثيوبيا بمصر هي علاقة (زواج) لا يقبل الطلاق [2] .

و كما قلنا من قبل أن الرؤية الأثيوبية ما زالت عالقة في الذهنية الأثيوبية لا تنفك عنها ويحتاج الأمر إلى علاج بعد تجاهل وتواصل بعد قطيعة المسئول عنها (التجاهل / القطيعة) النظام السياسي المصري !!!!

(١)المصرى اليوم فى ٧/ ٧/ ٢٠١٠العدد ٢٢١٥.

(٢)المصري اليوم في ٩/ ٧/ ٢٠٠١ العدد ٢٢١٧.

و رغم أن الأحداث مرشحة للتصعيد والتفاقم – كما أشرنا من قبل – وان التشنجات المصرية من بعض الساسة في كثير من الأحيان ومحاولات ترطيب الأجواء وتبريد الاحتقان في بعض الأحايين لم تثمر عن حل ناجع للأزمة crisis ولم يجد ذلك في تفكيك المأزق المحتقن والذي يتجدد كل عدة سنوات نتيجة (أخطاء قاتلة) في أسلوب السياسة المصرية وإدارتها للأزمات سواء فيما يتعلق بأفريقيا عامة أو دول حوض النيل خاصة !!!! إلا أننا نرى أن هناك ثلاثة سيناريوهات scenarios لحل هذه الأزمة الحادة بين مصر ودول حوض النيل نراها على النحو التالي :

السيناريو الأول : الاعتماد على القوة الصلبة في حل الأزمة :

هذا السيناريو يعتبر الأصعب والأشد من وجه نظرنا – ونظر العديد من الباحثين – حيث يعتمد على القوة الصلبة Hard Power في إنهاء الخلاف بين دول حوض النيل ويعتمد على الجيش المصري والمؤسسة العسكرية في فرض الأمر الواقع اعتمادا على أن التلاعب في حصة مصر من مياه النيل مسالة حياة أو موت وأن الأمر يمثل خط أحمر لا يجوز التنازل عنه أو إغفاله أو السكوت على تجاوزه ... وهنا الأمر بهذا المنطق هو ما تحاول دول أخري أن تقنع به الإدارة المصرية وهو من قبيل صب الزيت على النار لإشعال الأزمة وإحراق المنطقة كلها وإدخالها في آتون حرب غير مأمونة العواقب وهو حل له مخاطره (الجمة) وآثاره السلبية لا تخفي على أحد وان قبوله سوف ستجلب تدخلات دولية .. ومن ثمَّ يكون التدويل Internationalization أمر محتومًا وقدرًا لا فرار منه وهذا أمر لا يحمد عقباه كما أن استخدام القوة الصلبة في إنهاء الخلافات ستكون سابقة خطيرة في التعامل الإقليمي بين مصر ودول حوض النيل قد يفقد مصر مكانتها وعلاقاتها الدولية والإقليمية على السواء ويكلفها الكثير من الخسائر على المستوي الأفريقي !!!!

السيناريو الثاني : تدويل القضية قضائيا:

يعتمد هذا السيناريو على تدويل القضية دوليًا وعرضها مشفعة بالمستندات والوثائق والاتفاقيات المبرمة بين الأطراف المتنازعة واستنادًا على قواعد القانون والفقه الدوليين واستنادا على أن نهر النيل هو في الأساس نهرًا دوليًا يخضع لقواعد القانون الدولى وان هناك اتفاقيات هامة تم إبرامها فى عام ١٩٢٩ ، ١٩٥٩م تعطى لمصر أحقية الحفاظ على الأوضاع القائمة على اعتبار أنها «حقوق مكتسبة »لايتوجب التفريط فيها وان هذه «الحقوق» تعطى لمصر أحقية فى رفض إنشاء أى مشروعات كهربائية على نهر النيل (الدولى) إلا بعد إعلان ذلك للأطراف الأخرى وان تكون ثمة موافقة جماعية على هذا التعديل وألا يحدث –أيضاً– ضرراً من إعادة تقسيم المياه ونقصاً من حصتها المائية .. وتعتمد مصر اعتماداً كلياً على هذه الاتفاقيات وأن الموقف سيكون فى صالحها فى حالة عرض المشكلة أمام التحكيم الدولى .. وقد يغرى هذا الحل الدولى إلى فقدان الثقة بين الأطراف لأن الأمر لا يتعلق بالجوانب القانونية وإنما أيضاً هناك جوانب سياسية لا تقل شأناً فى الأمر ...

السيناريو الثالث : اعتماد القوة الناعمة فى حل الأزمة :

ويعتمد هذا السيناريو على دعوة الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات المباشرة واعتماد التعاون التجارى وتبادل المنافع والمصالح الاقتصادية بين دول حوض النيل وتبادل الخبرات وفتح الاستثمارات على مصاريعها وإعادة العلاقات المصرية الأفريقية إلى سابق عهدها والتى تعتمد فيه مصر على القوة الناعمة Soft power والتى تلزم بقوة الأفكار وجذب المتنافرين على قضية عقلانية بعيدة عن التشنجات والانفعالات وإنما تقدر دور مصر وتاريخها واهتمامها الكبير بالشأن الأفريقى باعتبارها دائرة هامة يتوجب التعامل معها والحرص عليها وخاصة دول حوض النيل واعتماد تبادل المصالح والمنافع وزيادة الاستثمارات وعودة العلاقات وعدم إدارة الظهر لأفريقيا وأقطارها والنظرة الاستعلائية لدولها ومواردها .!!

وهو ما يدعونا الى إعادة العلاقات المصرية / الأفريقية سيرتها الأولى وليس بشكلها التحررى / الثورى إبان العصر الذهبى للعلاقة فى عهد عبدالناصر وتبنيه للثورات الأفريقية ولكن اعتماد القوة الناعمة منضافًا إليها ومعضدا لها التعاون التجارى والتبادل الاقتصادى والتعاون المثمر كما صنعت ببراعة شركة النصر للاستيراد والتصدير فى عهد عبدالناصر حيث كان لها فروع فى معظم عواصم أفريقيا علاوة على فروعها فى الكثير من بلدان العالم وقد استطاعت هذه الشركة العملاقة أن تلعب دورًا فى عمليات التسويق Marketing Process وأن تخلق قنوات جديدة أمام الاقتصاد الوطنى National Economy فى الدول الأفريقية بعيدا عن ضغوط الشركات الأوروبية (١) وهذا السيناريو نراه أفضل السيناريوهات Scenarios وأفضل الحلول وانسبها لتفكيك المأزق وحل الأزمة المحتقنة بين مصر وإثيوبيا أو بين دول المصب ودول المنبع حتى لو كان هذا الحل على المدى المتوسط وليس على المدى القريب ...

(١)محمد فايق : عبد الناصر والثورة الأفريقية – الهيئة العامة لقصور الثقافة – الطبعة الخامسة ٢٠٠٢ ، ص ٦٣.

الخاتمة

لا نستطيع أن نتغافل حقيقة النزاع بين دول حوض النيل أو نقزّم من شأن المشكلة ونسطحها أو نتجاهل قيمة نهر النيل في حياة الشعوب ، فهو شريان الحياة ومصدر التطور التاريخي والحضاري منذ القدم ومن ثمَّ .. يكون المساس به ومحاولة السيطرة عليه أو إنقاص حصته وإعادة تقسيمها سيكون أثر ذلك بليغًا ومؤثراً للغاية على حياة الناس في مصر وغيرها من شعوب المنطقة ...

فالنيل العظيم المصدر الأوحد للمياه في مصر- والذي يحتاج التضحية بالنفس والنفيس إذا ما اغتصبت حصته من مغتصب أثيم أو مسه أحد بهدف تضييق الحياة على شعوبه أو تلاعب بشأنه عدو بغيض يستثمر - سياسة منح ظهرنا لأفريقيا ودول حوض النيل.. فالموضوع جد لا هزل فيه والأزمة خانقة ولا مناص والمأزق متجدد ومحتقن وليس مفتعل ويحتاج إلى علاج ناجع يشفي الصدور ونظرة واعية وأفق جديد لسياسة مصر- الخارجية والتي أصابها البوار ... فالأزمة بها طرفان ورؤيتان بينهما تناقض بين وفجوة كبيرة وصدع مشقوق يحتاج إلى رأب بعد أن ازدادت إدارة الأزمة في تناقضه وتشققه وصدوعه ولاسيما من جانب الإدارة المصرية وسياستها الخارجية والتي أصابها الغفلة واستفاقت على تفجير الأزمة وانبثاق المأزق واحتقان الموقف غير أن الأمر يحتاج إلى إدارة واعية ومدركة تمام الإدراك أن هناك ثمة خطورة في التصعيد وأيضا خطورة في التهوين والتفريط !!! فالموضوع جد مهم ويمتلك ناصية الخطورة والاهتمام المتزايد ويرنو إلى سياسة واعية وعقلانية وصياغة جديدة تجاه أفريقيا عامة وتجاه دول حوض النيل خاصة ...

و يمكن لنا من خلال ما طرحناه من دراسة وتفصيلات وإحصاءات أن نتبين عديد من الأخطاء والتجاوزات صادرة عن الإدارة المصرية وسياستها الخارجية يتوجب تصحيحها وتلافي نتائجها السلبية وإعادة السياسة الخارجية لمصر بأهداف سياسية بعيدة المدى واستراتيجية واعية وهادفة وناظمة لعقدنا المنفرط في دائرتنا الأفريقية ... ويمكن أن نوضح هذه **الأخطاء في النقاط التالية :-**

١. إن مصر قد تراجع دورها الأفريقي منذ عهد السادات وخاصة بين دول حوض النيل وان الفترة المثالية ومرحلة العصر الذهبي Gilded Age من العلاقة بين مصر وأفريقيا كانت وبلا شك في مرحلة عبد الناصر ثم حددت تضاؤل شديد وضمور أشد في العلاقة بعد أن منحت مصر ظهرها لأفريقيا عامة ودول حوض النيل خاصة في فترة العقود الثلاثة الماضية في عهد مبارك !!!!

٢. مازالت النظرة الدولية لأفريقيا ودول حوض النيل والاستهانة بأقطارها وتهميش دورها مازالت مستمرة فعليا في زهنية الإدارة المصرية بل حدث تجاهل (ملحوظ) من قبل الإدارة المصرية وتغافل (مقصود) عن علاقتنا التاريخية بأفريقيا بخلاف الفترة الذهبية الناصرية والتي أشاد بها – ومازال – قيادات وثوار أفريقيا وعلي رأسهم المناضل الفذ (نيلسون مانديلا) والدور الرائد لمصر في تحريرها من الاستعمار colonization واستقلال إرادتها ولكن هذا العصر الذهبي Gilded Age ليس كافيًا في تمديد العلاقة المصرية / الأفريقية وتوثيقها وتمتينها أن لم تكن هناك قوة دفع أخرى ...

٣. إن إدارة الأزمة Crisis Management أثبتت بما لا يدع للشك فشل الدبلوماسية المصرية وعجزها وتغافلها عن المتغيرات والتي طرأت على الساحة الأفريقية بشكل عام وعلي المشهد السياسي والاقتصادي لدول حوض النيل بشكل خاص !!!!

٤. أكدت الأزمة أن مصر حينما منحت ظهرها لأفريقيا ودول حوض النيل تركت الساحة مهيأة ومفتوحة على مصراعيها ومنذ عدة عقود لأكثر من لاعب سياسي يتحرك بتآمر شديد وأجندة مضادة لمصر ولمصالحها وكانت على رأس هؤلاء اللاعبين (إسرائيل) حيث أن مصلحة إسرائيل واستراتيجيتها في أفريقيا ودول حوض النيل تتناقض تماما مع المصالح العليا المصرية وان مصلحة (إسرائيل) زرع الفتن وخلق الصراعات وإضرام النار بين مصر وجيرانها لأشغالها بعيدا عن تحقيق أجندة إسرائيل التوسعية الاقتلاعية !!! ودفع مصر إلى استخدام التقنية الحديثة في تحلية مياه البحار والتي برعت فيها !!! صحيح أن الدور الليبي نجح في مرحلة عقد ونصف في تحجيم الدور الصهيوني / الأمريكي في قارة أفريقيا كلها إلا أن الأمر لم يعد كافيًا ولم يعد مناسبا لتحجيم الدور الإسرائيلي من التأثير على الأقطار الأفريقية ودول حوض النيل والذي يعد التلاعب بشأنه مساس بشريان الحياة في مصر وموضوع يختص بأمننا القومي ولا يجوز ترك التصدي له للمصادفة البحتة أو الحلول البطيئة (المميتة)!!!!

٥. أثبتت الأزمة Crisis وما شابها من نتائج سلبية واحتقانات أن مصر تعتمد في سياستها وإدارتها للأزمات المحتقنة على أسلوب (رد الفعل) لمواجهة الأحداث الجسام وليس على الفعل والمبادرة مما يفوتها الكثير من وضعها الأفريقي والإقليمي وافتقادها لمنهج المبادرة والتحرك الواعي قبل وقوع الأحداث وتصاعدها والبحث عن بدائل عديدة للمشكلات المعروضة أمام الإدارة المصرية .

٦. أبانت الأزمة الأخيرة بأن سياسة الاكتفاء الذاتي والانعزال عن محيطها الإقليمي والانشغال بالقضايا الداخلية والاستغراق فيها وترك الأوضاع العربية والأفريقية وشأنها وافتقاد مصر لاستراتيجية واضحة المعالم (ومنها المياه) أفقدها الكثير من مكانتها العربية والأفريقية وأبان عن موضع الخلل والضعف والترهل في النظام السياسي المصري وما أصابه من عطب يحتاج إلى صياغة جديدة وواعية لسياسة مصر الخارجية وعلاج البينة النظام السياسي كله والذي ظهرت تفككها من خلال تضارب المسئولين وتناقض آرائهم وعجزهم عن إيجاد بدائل لحل المشكلة المثارة !!!!

٧. أكدت الأزمة المحتقنة بين مصر وأثيوبيا على موارد المياه بأن مصر في حاجة ماسة للبحث عن موارد استراتيجية مائية جديدة وتطوير وسائل الري والمساقي والاستفادة منها مستقبلا وإضافة موارد مائية تضاف إلى مياه نهر النيل كما يحتاج الأمر أيضا إلى تنظيم استخدام المياه بما يؤدي إلى تقليل الفاقد من المياه المستخدمة في الزراعة والري والصناعة المصرية ومحاولة الاستفادة من التقنية الحديثة في تحلية المياه لإضافة موارد جديدة لمياه نهر النيل !!!!!

٨- أظهرت الأزمة الأخيرة أن الأحداث الجارية في السودان وفي جنوبه ومحاولات الاستقلال عن شمال السودان وتدخل الدول الغربية في الشأن السوداني بشكل سافر وواضح وفج أيضًا .. كل هذه الأمور مجتمعة ومرشحة للانفصال مما يجعل نهر النيل وجريانه تحت رحمة دولة جديدة موالية للغرب وتوجهاته ومصالحه مما يصعب مشكلة نهر النيل ويضيف لها أزمات جديدة !! مما يتطلب معالجة واعية من الإدارة المصرية وسياستها الخارجية والنظر بجدية للوضع السوداني والتدخل لحله ونبذ سياسة منح الظهر للسودان وأفريقيا !!!

الملاحق

اتفاق ٧ مايو سنة ١٩٢٩

رياسة مجلس الوزراء

يا صاحب الفخامة

١- تأييداً لمحادثتنا الأخيرة أتشرف بأن ابلغ فخامتكم آراء الحكومة المصرية فيما يختص بمسائل الرى التى كانت موضع مباحثتنا .

أن الحكومة المصرية توافق على أن البت فى هذه المسائل لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان ، غير أنها مع قرار التسويات الحاضرة ، تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التى تسبق عقد ذلك الاتفاق .

٢- من البين أن تعمير السودان يحتاج على مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذى يستعمله السودان الآن .

ولقد كانت الحكومة المصرية دائماً – كما تعلم فخامتكم – شديدة الاهتمام بعمران السودان وستواصل هذه الخطة ، وهى لذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة المقدار بحيث لا تضر الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل ، ولا بما تحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي ، وبشرط الاستيثاق بكيفية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل بعد فى هذه المذكرة .

٣- وبناء على ماتقدم تقبل الحكومة المصرية النتائج التى انتهت إليها لجنة مياه النيل فى سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكرة والذى يعتبر جزءاً لا ينفصل من هذا الاتفاق على أنه نظراً للتأخير فى بناء خزان جبل الأولياء الذى يعتبر بناءاً على الفقرة الأربعين من تقرير لجنة مياه النيل مقابلاً لمشروعات رى الجزيرة ترى الحكومة المصرية أن تعدل تواريخ ومقادير المياه التى تأخذ تدريجياً من النيل للسودان فى أشهر الفيضان كما هو مبين بالبند ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ م٣/ الثانية قبل سنة ١٩٣٦ وأن يكون من المفهوم أن الجدول المذكور فى المادة السابق ذكرها يبقى بغير تغير حتى يبلغ المأخوذ ١٢٦ م٣ / الثانية وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهى إذاً قابلة للتعديل كما نص على ذلك فى التقرير .

٤- ومن المفهوم أيضاً أن الترتيبات الآتية ستراعى فيما يختص بأعمال الرى على النيل :

١- أن المفتش العام لمصلحة الرى المصرية فى السودان أو معاونيه أو أى موظف آخر يعينه وزير الأشغال تكون لهم الحرية الكاملة فى التعاون مع المهندس المقيم بخزان سنار لقياس التصرفات والأرصاد كى تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقاً لما تم الاتفاق عليه .

وتسرى الإجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشارى ري حكومة السودان من تاريخ الموافقة على هذه المذكرة .

٢- ألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ، ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى ينبع منها ، سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية ،يكون من شأنها إنقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر .

٣- تلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللأزمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا)لنهر النيل فى السودان دراسة ورصداً وافيين .

٤- إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال فى السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدماً مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية .

ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأساً .

٥- تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا وساطتها لدى حكومات المناطق التى تحت نفوذها لكى تسهل للحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والأعمال من قبيل ما هو مبين فى الفقرتين السابقتين .

٦- لا يخلو الحال من أنه فى سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك فى تفسير مبدأ من المبادئ أو بصدد بعض التفصيلات الفنية أو الإدارية فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية المتبادل فإذا نشأ خلاف فى الرأى فيما يختص بتفسير أى حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذه أو مخالفته ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما رفع الأمر لهيئة تحكيم مستقلة

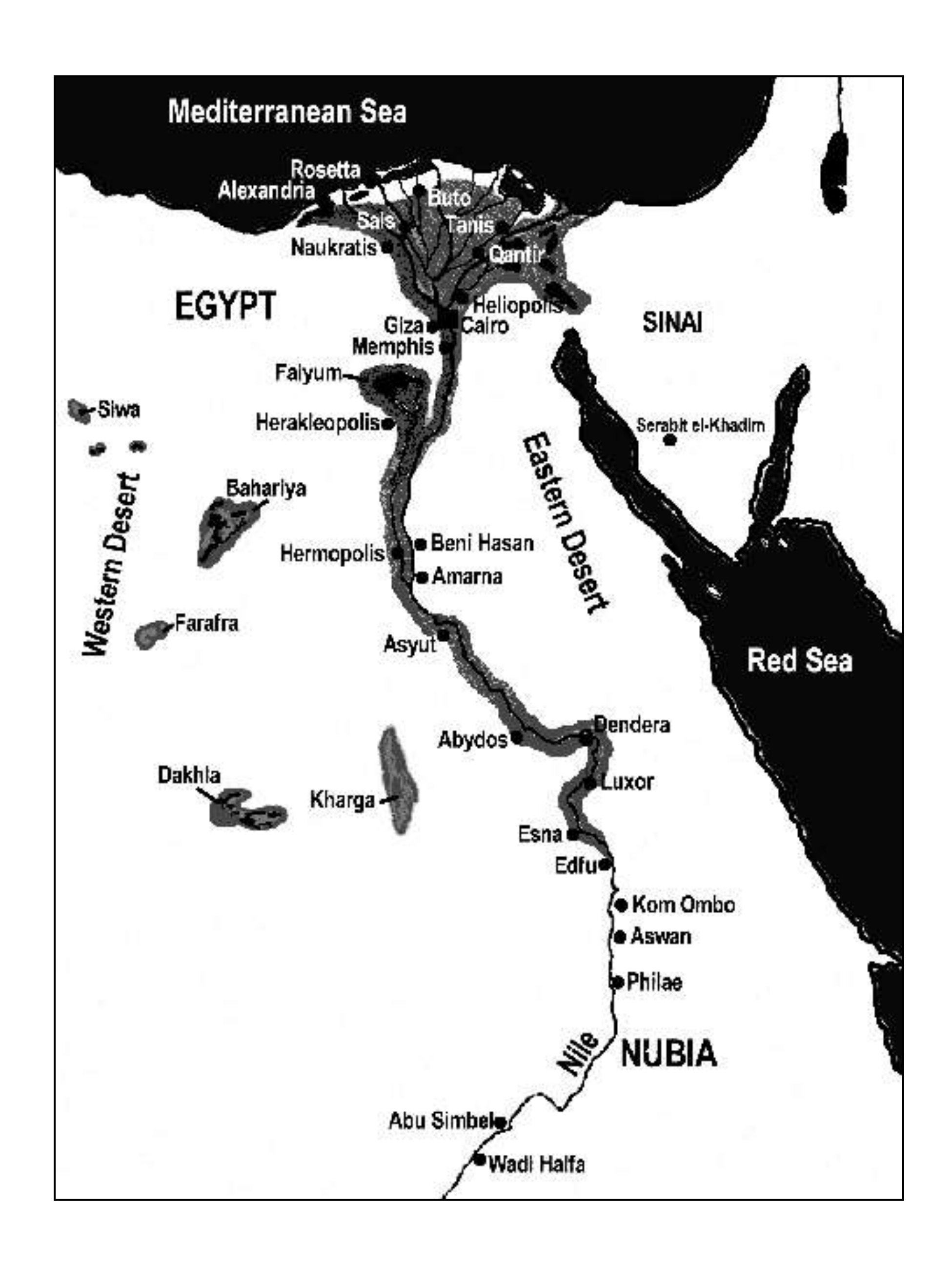
٥- لا يعتبر هذا الاتفاق بأى حال ماساً بمراقبة وضبط النهر فإن ذلك محتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة فى مسألة السودان .

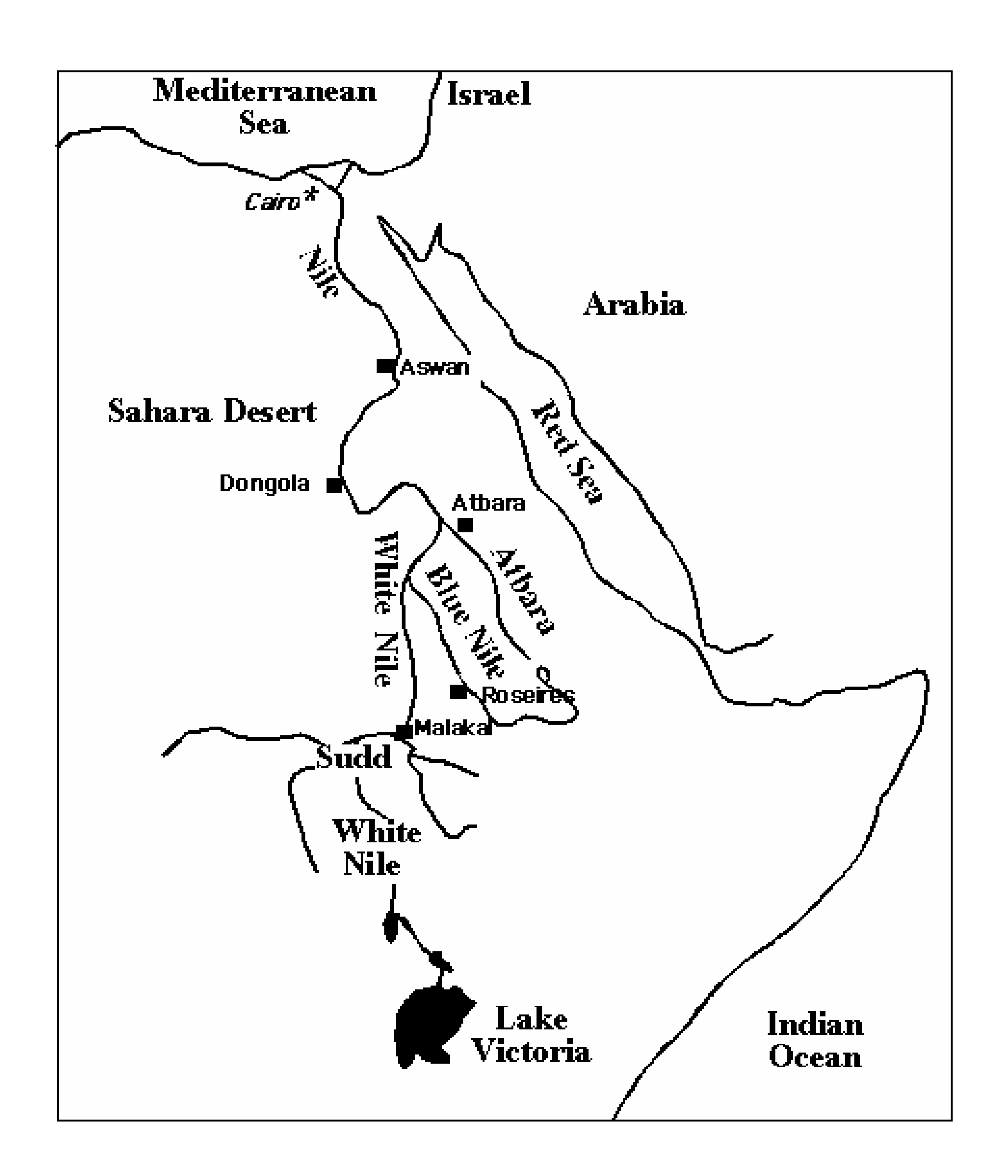
وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجد لفخامتكم فائق احترامي ،،

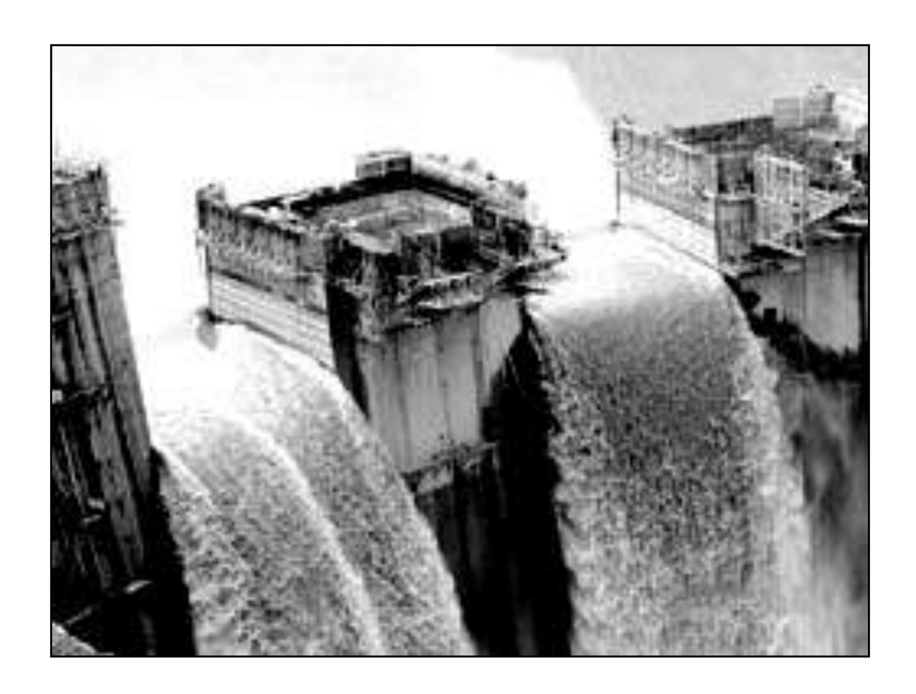
القاهرة فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩

رئيس مجلس الوزراء

[محمد محمود]


Mediterranean Sea
Rosetta
Alexandria
Buto
Sais
Tanis
Naukratis
Qantir
EGYPT
Heliopolis
Giza
Cairo
Memphis
SINAI
Faiyum
Siwa
Herakleopolis
Serabit el-Khadim
Eastern Desert
Western Desert
Bahariya
Beni Hasan
Hermopolis
Amarna
Farafra
Asyut
Red Sea
Dendera
Abydos
Luxor
Dakhla
Kharga
Esna
Edfu
Kom Ombo
Aswan
Philae
Nile
NUBIA
Abu Simbel
Wadi Halfa


Mediterranean Sea
Israel
Cairo*
Nile
Arabia
Aswan
Sahara Desert
Red Sea
Dongola
Atbara
White Nile
Blue Nile
Atbara
Roseires
Malaka
Sudd
White Nile
Lake Victoria
Indian Ocean



السد العالي

نبذة عن المؤلف

- نجاح العشري

- من مواليد مدينة الجمالية – الدقهلية .

- كتب مئات الدراسات والمقالات في الصحف المصرية منها :

الأحرار، الشعب ، الأهرام، القاهرة ، آفاق عربية،العربي الناصري ،النبأ

- له كتاب مطبوع بعنوان :

الخروج على الإمام – دراسة في الفقه السياسي الإسلامي. دار النديم طبعة عام ١٩٩٧م .

- وكتاب صدر بالجماهيرية الليبية – إصدارات المائدة المستديرة بعنوان :

أفريقيا والعرب.

- حضر مؤتمرات المائدة المستديرة بالجماهيرية الليبية للأساتذة والباحثين العرب من عام ١٩٩٧م وحتى عام ٢٠٠٠م بورقة أساسية في كل عام من الأعوام الأربعة.

مشاريع كتب جديدة للمؤلف :

١- شخصية عبد الناصر .. وحياته .

٢- عبد الناصر وحركات التحرر العربي .

٣- العرب والغرب .

كلمة شكر

شكري العميق لصاحب الدار الحاج فتحي محمَّد هاشم لدوره الثقافي في تنوير الناس من خلال مطبوعات هذه الدار المتألقة وبثمن يصل إليه بسطاء الناس وأوسطهم وبأسلوب يفهمه المثقف العام وأيضًا يستوعبه المتخصص ولا يرفضه .. كما تحمل نفسي شكري الخاص لأخي مروان العشري لتحمسه لي دائمًا واهتمامه بشئوني وملماتي .. وكذا أحمل الشكر للشاب الناصري المخلص أحمد أمين .. حبًا وتقديرًا لهم جميعًا ولدورهم غير المنكور في إخراج هذا المؤلف ..

فهرس الكتاب